

PROVISIONAL

A/47/PV.5
1 October 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	: الرئيس
(بليز)	السيد روجرز	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(بلغاريا)	السيد غانيف	: ثم
	(الرئيس)	
(بليز)	السيد روجرز	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(غابون)	السيدة بونغو	: ثم
	(نائبة الرئيس)	

- بيان من الرئيس

- خطاب فخامة السيد سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا

(يتبع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التلميحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (١ - ي)

- خطاب فخامة السيد على عزت بيجوفيتش ، رئيس جمهورية البوسنة والهرمك
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان :

السيدة دي سان جور (سيشيل)

- خطاب فخامة السيدة غرو هارلم بروننتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

بيان كل من :

السيد ولايتي (جمهورية ايران الاسلامية)

السيد فايرينن (فنلندا)

السيد دي تيلا (الارجنتين)

السيد نجينفا (أنغولا)

السيد هامورياريرا (زيمبابوي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الأعضاء مرة أخرى الى الوثيقة A/47/456 التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من رئيس مجلس الأمن ، والى الوثيقة A/47/L.1 التي تحتوي على مشروع قرار معنون "توصية مجلس الأمن الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣" ، اللتين عممتا في اطار البند ٨ من جدول الأعمال ، "اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال" . وفي هذا الصدد ، ستتناول الجمعية العامة البند ٨ من جدول الأعمال مساء الغد في جلسة تبدأ في التاسعة مساء .

خطاب فخامة السيد سيزار غافيريا تروخييو رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان

الى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا .

امطح السيد سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا صاحب الفخامة السيد سيزار غافيريا تروخييو وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس غافيريا تروخييو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أستهل

خطابي بالترحيب الحار بالدول الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة . وتأمل كولومبيا أن تقف صفا واحدا معها جميعا في جهادها من أجل دعم نمو الديمقراطية . وأود أيضا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة هذه الدورة للجمعية ، وأن أعرب عن تقديرنا لما أبداه الأمين العام بطرس بطرس غالي من قيادة وفعالية أتاحا للأمم المتحدة أن تصبح دارا للسلم والنمو والتقدم بالنسبة للإنسانية .

إنني أخاطب اليوم كل المجتمعين هنا في الجمعية العامة بشعور عميق بالأسف ،

ففي هذه اللحظة يسقط الآلاف من الأشخاص العزل ضحايا للحرب التي تشن ضد البوسنة

والهرسك ويموت الآلاف في الصومال من الجوع . وإنني أحث الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخطو في هذه الدورة خطوة حاسمة إلى الأمام نحو حل هذه المنازعات العالمية . ومن بين الاتجاهات التي تحيي الآمال في نفوسنا في مستقبل البشرية ، ينبغي أن نبرز الدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة كعامل حفاز في معالجة جدول الأعمال العالمي الجديد . ولكن المنظمة مازالت تتسم بالكثير من الملامح الموروثة من فترة الحرب الباردة . إن الإصلاحات لابد وأن تمضي قدما بحكمة وصبر ، ولكن مع التيقن من أن آليات صنع القرار في الأمم المتحدة ستصبح بها أكثر ديمقراطية ، وأكثر انصافا وأكثر تمثيلا وأكثر فعالية . فبذلك فقط يكون في مقدورنا النهوض بالدور المستقبلي للأمم المتحدة . ولأشك أن "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام هي دليل يرشدنا إلى تحقيق تلك الأهداف .

في الماضي عندما كان العالم منقسما إلى قطبين لا تصالح بينهما ، كان من الصعب التوصل إلى اتفاق حتى حول أبسط الآراء . أما اليوم فإن الظروف مهيأة للمنظمات المتعددة الأطراف كيما تصبح عاملا أساسيا في النظام العالمي الجديد . غير أننا ينبغي أن نطالب بالحد من هذا أيضا . فالمشاكل الكبرى المدرجة على جدول أعمال العالم الجديد لا يمكن حلها دون مشاركة نشطة من البلدان النامية . وينبغي أن تسلم البلدان الصناعية بهذا الدور الرئيسي الجديد في إدارة جدول الأعمال الدولي إذا كنا نريد الدوام الحقيقي للنهج المتعدد الأطراف القائم على التعاون المتبادل . فالبلدان الصناعية لا يمكن أن تمضي في ممارسة التعددية على نحو انتقائي . وعلى البلدان المتقدمة فضلا عن ذلك أن تنبذ أسلوبها في استخدام المنظمات المتعددة الأطراف كمجرد أدوات لاضفاء الشرعية على قراراتها الانفرادية . فهذا معيار مزدوج يعرض للخطر نجاح الحلول المتعددة الأطراف .

منذ خمسمائة عام ، أصبح التقاء العالمين اللذين فرق بينهما الخوف والجهل ممكنا بفضل شجاعة كولومبس . وبفضل انجازه أصبحت الأرض موحدة مما نبه الجنس البشري الى آفاق من التقدم والرفاه لم يكن يحلم بها أحد من قبل .

ومنذ بضعة عقود فقط ، أعادت الحرب الباردة تقسيم العالم الى عالمين . وهذه المرة لم يتفرق الناس في قارات منعزلة وانما في كتل متعارضة منقسمة بسبب وجود محيط هائل من انعدام الثقة والكراهية . وإذا يحتفل العالم حاليا بذكرى انقضاء خمسمائة عام على الاكتشاف ، تلوح للبشرية مرة أخرى الفرصة لتشكيل مجتمع عالمي حقا . ومما يدعو الى الحسرة تلاشي فرحة الشعوب المحررة التي كانت ترقص فوق الحواشي المنهارة . لقد أوضحت الديمقراطية في أوروبا وأمريكا أنه لا يكفي الحاق الهزيمة بالدكتاتورية للتوصل الى الحرية الحقيقية . فاستبداد الفاقة والمخدرات والارهاب والحرب بين الاشقاء والركود والديمقراطيات الاسمية الزائفة لا يزال يمثل تهديدا لا يمكن تجنبه للسلم والامن والرفاه . وربما كانت الامور تبدو أسهل في الماضي عندما كنا نعتقد أن لنا عدوا واحدا فقط هو الشيوعية أو النزعة العسكرية . فلقد أصبح بوسعنا الآن أن نرى بوضوح أكبر الشرور الحقيقية التي ابتلى بها الجنس البشري . وعلى الرغم من وجود دواع قوية للتفاؤل تجاه المستقبل فاننا لا نصح أن نترك حماسنا يفتت معتقدين بأن هذه الصعوبات قد تم التغلب عليها كلها فعلا في الوقت الحاضر . إن لدينا جدول أعمال جديدا يجب أن نبدأ في تناوله بنفس الجهد والتفاني اللذين شنت بهما الحرب الباردة .

إن الطريق الى انشاء نظام عالمي جديد مبتلي بالتناقضات . ففي حين تؤمن البلدان النامية بمزايا التجارة الحرة ، فان البلدان الصناعية تتعلق بالحواجز الحمائية وتستحدث اجراءات تقييدية للتجارة . وفي نفس اللحظة التي تظهر فيها هذه الاتجاهات نرى البلدان الصناعية تنفخ في الابواق معلنة انتصار السوق الحرة .

وإذا ما ظل الاقتصاد العالمي ماضيا على طريق الحمائية ، فإن فرص انشاء نظام عالمي جديد يركز سياسيا على المبادئ الديمقراطية واقتصاديا على الحريات الفردية ستظل في تراجع . ولن نتمكن بدون الوصول الى الاسواق من تحقيق مستويات التقدم

الاقتصادي اللازمة للتغلب على الفاقة وتعزيز مناخ السلم العالمي . ومما يعد حتما من الاسهامات الرئيسية في تحقيق السلم والتقدم للجنس البشري أن نتعدى بهذه الردة الى الحماية .

ومن الامور المتناقضة أيضا ، أن تظهر في الوقت الذي تنبئ فيه الاحداث بقيام عصر جديد من التضامن الدولي أعراض لتنامي النزعة الانعزالية . فالبلدان الصناعية تركز بدرجة متزايدة على شؤونها الداخلية ، متجنبه التزامها بالاسهام في السلم والتقدم في المجتمع العالمي .

إن عالما يعيش فيه مئات الملايين في فاقة دون أي أمل في حياة أفضل انما هو عالم لا يملك ترف الركون الى الانانية ، ولا يمكن للبلدان الاوفر ثراء أن تدير ظهورها لهذه الجموع مكتفية بالقول بأن كافة مشاكل الجنس البشري ستحلها اليد السحرية للسوق . إن التضامن أصبح ضروريا الآن أكثر منه في أي وقت مضى .

وعندما امتدت المواجهة بين الشرق والغرب الى أقصى أرجاء المعمورة كانت البلدان النامية تجني ربحا شادا من الصراع ، فلم تنقطع عنها أبدا الموارد الخارجية التي قصد بها إلهاب الحماس للحرب . وبعد أن سكنت المدافع الآن ، نشهد تملسا من تقديم المساعدة الدولية لتوطيد الديمقراطية وتخفيف حدة الفاقة . ففي الوقت الذي تدعو فيه الحاجة الى السخاء دون مسوغ له إلا دواعي التضامن ، تُسحب اليد التي تقدم المعونة ونشهد إعراضا عن تقديمها .

لقد كانت "قمة الأرض" بالقطع معلما مشهودا في تاريخ الجنس البشري . فريو دي جانيرو هي بداية طريق طويل لابد من اجتيازه للتوفيق بين الانسان والطبيعة ؛ إلا أنه توجد للأسف في البلدان الصناعية اتجاهات خطيرة تهدد التعاون الدولي بصدد المشاكل البيئية .

وعلى سبيل المثال ، تتعرض بلداننا الى فرض أحادي الجانب للحواجز وللاشتراطات البيئية . وليست هذه بسياسة جيدة ، إذ يمكن أن تؤدي الى حالة غير مقبولة يواصل فيها الشمال التقدم والتلويث ، ويظل الجنوب فيها فقيرا حرصا على خفض

الانحطاط البيئي العالمي الذي تسببه البلدان الصناعية . إن هذا الشكل الجديد للحماية البيئية هو مصدر للصدام لابد من معالجته .

وإني أعلم تماما وبحق أنه عندما يذكر اسم كولومبيا في عواصم العالم الكبرى فإن الناس يفكرون حتما في الاتجار بالمخدرات . ان الامر كذلك للأسف لأن شعبي المزود فقط بقوته وشجاعته تعين عليه أن يخوض معركة غير متكافئة وبطولية ضد أعتى المجرمين الذين عرفهم الجنس البشري وأكثرهم فسادا .

إن كولومبيا هي ضحية لاشتهاء المخدرات قد أفلت زمامه في كافة أنحاء العالم . ان الرصاصات التي قتلت منذ ثلاثة أيام قاضية كولومبية شجاعة هي ميريام روسيو فيليز ، رصاصات اشترتها أموال مستهلكي الكوكايين . ان الرشاوى التي تفسد نفوس القائمين على انفاذ القوانين وسلطات السجون في بلدنا إنما تأتي من جيوب مدمني المخدرات في العواصم الكبرى في العالم . فثمن الديناميت المستخدم في قنابل السيارات التي تفتال المواطنين الأبرياء في شوارع كولومبيا إنما يؤدي من أموال أولئك الذين يعتبرون اشباع نهمهم المرذول الى تعاطي المخدرات سلوكا بريئا لا ضرر منه .

ومما يزيدنا إيلا ما أن أولئك الذين يوجهون أصابع الاتهام نحو شعب شجاع تحمل الكثير من التضحيات هم على وجه التحديد الذين يتجاهلون ببساطة جارا يستخدم المخدرات أو يهرب الأموال لاختفاء مصدرها غير المشروع أو يتجر في الأسلحة أو يصدر بطريقة غير مشروعة السلاح أو يدير شبكات توزيع المخدرات في الشوارع والمدن .

ولاشك أننا فقدنا في كولومبيا بعض المعارك وعانينا من نكسات شديدة ، بما في ذلك حادث هروب مجموعة من تجار المخدرات المعروفين من السجن أخيرا وهو الحادث الذي حظي باهتمام كبير من وسائل الاعلام . وعلى الرغم من هذه الجريمة المريعة ، نستطيع أن نفخر بالقول بأنه لا يوجد في العالم بلد حارب مثل بلدنا بلاء المخدرات بكل هذا التصميم والنجاح .

إن خيانة بعض الموظفين الفاسدين الذين تخلوا عن كرامتهم من أجل حفنة من الدولارات لا تنفي تضحيات آلاف الكولومبيين الذين كافحوا دفاعا عن الديمقراطية

والجنس البشري . وإني أرجو أن تستمعوا إليّ جيداً : صحيح أن بابلو اسكوبار قد هرب من السجن ولكنه لن يهرب من تصميم الكولومبيين الحازم على أن تأخذ العدالة مجراها . وإني لعلّ اقتناع بأن كولومبيا ستتحرك قريباً وإلى الأبد من العنف والجريمة بغضل التمسك بتصميمنا الأسطوري . غير أن تجارة المخدرات هي ، لسوء الحظ ، جريمة دولية تهدد الجنس البشري في كل ركن من أركان المعمورة . ولا يكفي أن يكون الكولومبيون وحدهم شجعاناً ظافرين .

إن تجار المخدرات موجودون اليوم في كولومبيا ، وغدا سيوجدون في دول شقيقة . وهم يتجرون الآن في الكوكايين ، وسيطلعون غداً إلى منتجات أخرى جديدة مربحة مثل الهيروين . وهم يحققون اليوم الملايين من الطلب القائم في الولايات المتحدة ، وفي الغد سيصبحون أكثر شراء من الأموال الآتية من أوروبا واليابان . ونحن نشهد بالفعل هذه التغيرات والتكيفات .

إن تجارة المخدرات هي وحش متعدد الرؤوس ، ولا يكفي قطع رأس واحدة أو بضعة رؤوس فقط . ونحن نحتاج لكي نستأصل هذا البلاء نهائياً إلى اتخاذ تدبير حاسم وجماعي وتدبير دولي ومتعدد الأطراف ضد هذا الشر على جميع الجبهات .

لقد مثّلت منذ عامين أمام الجمعية العامة ودعوت جميع الأعضاء إلى العمل معاً ضد تجارة المخدرات . ويجب أن نتساءل الآن : ما الذي أنجزناه منذ ذلك الحين ؟ منذ عامين بدت عصابات احتكار المخدرات وكأنها لا تُقهر ، بل كانت تهدد حتى بتدمير الديمقراطية في كولومبيا وفرض عهد من الإرهاب والعنف : إن معظم أعداء المجتمع أصبحوا الآن في عداد الأموات أو السجناء .

منذ عامين ، كان العالم الصناعي يشير بإصبع الاتهام إلى البلدان التي هي في الواقع ضحايا لانتاج وتجهيز المخدرات على أنها المسؤولة عن المشكلة . ونحن نعلم اليوم أن مستهلكي المخدرات هو مصدر المشكلة وأنه لا يمكنهم التملص من مسؤولياتهم . منذ عامين ، كانت المراكز المالية الدولية تقبل أموالاً من أشد المصادر مدعاة للريبة ، دون اعتبار لمدى لياقة هذا التصرف . واليوم بدأنا نشهد تغيراً في الموقف .

قبل عامين ، كان الاتجار بالمخدرات منطلقا على نحو فالت الزمام . واليوم ، من أقصى نصف الكرة الغربي إلى أقصاه ، حققنا مستويات غير مسبقة في التصدي للمخدرات .

قبل عامين ، بدا وباء استخدام المخدرات أمرا لا يمكن احتواؤه ، واليوم ، فإننا على يقين بأن الطلب على المخدرات يمكن التحكم فيه إذا ما أتيحت الموارد الاقتصادية الضرورية .

قبل عامين ، لم يكن أحد يعترف بالرابطة الوثيقة بين الفقر وغياب الفرص الاقتصادية ، وبين ظهور الاتجار بالمخدرات . واليوم ، نعرف أن التنمية والفرص التجارية والمساعدة الاقتصادية البديلة أمور ضرورية للتغلب على مشكلة المخدرات . لكن كل هذا التقدم ، وهو تقدم حقيقي ، لا يكفي على الإطلاق . فالاتجار بالمخدرات يتكيف بسهولة مع جهود المجتمع الرامية إلى القضاء عليه . فالمنظمات الإجرامية ، وهي الآن ليست في كولومبيا وحدها بل في جميع أنحاء العالم تقريبا ، قد أصبحت تنخرط في هذا النشاط غير المشروع . ولئن كان الاستهلاك ينخفض الآن في الولايات المتحدة ، فإنه يزداد في أوروبا وآسيا .

اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يتعين علينا أن نعزز التعاون الدولي في الكفاح ضد عدو الإنسانية هذا . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، نحن بحاجة إلى أن نتحلّى ببصيرة المستقبل لكي نوجه جهودنا ونضمن لشعوبنا إمكانية التغلب على هذه المشكلة . لهذا ، أود اليوم أن أتحدى المجتمع الدولي . إنني أدعوكم للانضمام إلى إرساء أهداف واضحة والتزامات قابلة للقياس حتى يتسنى لنا جميعا أن نعرف إلى أين نريد أن نذهب ، ومتى نأمل أن نبلغ مرامينا . وبهذه الطريقة ، نستطيع أن نوجه القرارات السياسية لتوليد الموارد الضرورية .

ولهذا السبب أيضا اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتحديد الأهداف العالمية والاقليمية والقطرية في مجال مكافحة المخدرات . علينا أن نلتزم بخفض العرض من المخدرات والطلب عليها بنحو ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٠ ، وبنحو ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبتحرير البشرية للأبد من آفة المخدرات بحلول عام ٢٠١٠ .

والآن ، وأمام المجتمع الدولي تأخذ كولومبيا على عاتقها مسؤولية الامتثال لهذه الاهداف في أراضيها . إننا نعتزم أن ندخل القرن المقبل وقد أحكمنا قبضتنا على مبيعات الاسلحة ، وعلى مبيع وتحويل السلائف الكيميائية المستخدمة في صناعة المخدرات وعلى أنشطة غسل الاموال .

إن الحاجة إلى تحرير الانسانية من ويلات المخدرات تتطلب وضع خطة للعمل العالمي . ولهذا السبب ، أدعو الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بمشكلة المخدرات غير المشروعة تجري فيه صياغة الالتزامات والبرامج التي تيسر سبيل إلحاق الهزيمة التامة بالاتجار بالمخدرات في فترة العقد ونصف المقبلة .

وما من شك في أن المنظمات الاجرامية الدولية توطد شبكة علاقاتها واتصالاتها الموسعة بمعدل أسرع كثيرا من طاقة النظام القضائي على التحقيق مع المسؤولين وملاحقتهم قضائيا . إن القاضيين الإيطاليين جيوفانا فالكوني وباولو بورسلينو ، والقاضية الكولومبية ميريام روسيو فيليز ، وكثيرين غيرهم ممن ضحوا بحياتهم في الكفاح ضد هذه الجريمة الدولية المنظمة ، كانوا جميعا يواجهون أعداء عتاة لم تكن القوانين والآليات القائمة كافية في مواجهتهم .

إن الشجاعة الفردية لهؤلاء الأبطال ، أبطال العدالة ، لا تكفي أيضا . فينبغي ألا تكون هناك حدود أو عوائق إذا كان لنا أن نحقق ملاحقة هؤلاء الذين اتحدوا تحت لواء الشر ، ملاحقة فعالة في كل مكان على وجه الأرض . إننا بحاجة لأن تكون العدالة عالمية ، وأن تعمل بأسلوب منسق في جميع البلدان على غرار ماتفعله المنظمات الاجرامية الدولية . فالماфия ، والكارتيلات والكامورا ، والياكوزا ليست إلا مجرد أسماء مختلفة للشئ ذاته . لقد حان الوقت لمعالجة الجريمة المنظمة باعتبارها جريمة دولية .

وكما قلت في البيان الافتتاحي لعهدي في الرئاسة ، فإن من الاهمية بمكان أن نطور اختصاص القضاء الجنائي الدولي ضد الاتجار بالمخدرات وغسل الاموال ، والتصدير

غير المشروع للسلائف الكيميائية المستخدمة في تصديعها . فبفض النظر عن المكان الذي يقيم فيه المذنبون أو يقضون فيه عقوبتهم ، ينبغي أن يكون بوسع المحاكم في جميع البلدان أن تلجأ إلى المحاكم الدولية حيث يمكن بطريقة آمنة ومع توفر كل الأدلة والاثباتات على نطاق عالمي ، محاكمة هؤلاء على جرائمهم العديدة الخطيرة . لقد حان الوقت الآن للأمم المتحدة لكي تعالج هذه المسألة بجدية وتفان .

ويتعين علينا أيضا تحسين الآلية التي في متناولنا للتعاون القضائي بين البلدان . ولهذا ، نود أن نشهد عقد اتفاقية للأمم المتحدة للتعاون القضائي بشأن الجرائم يكون من شأنها أن تيسر تدفق الأدلة وأن توحيد معايير شهادات الشهود والمستندات الشبوتية ، وأن تخفف من الإجراءات البيروقراطية والعقبات القانونية في وجه العمل المنسق بين النظم القانونية الجنائية لمختلف البلدان .

ونود أيضا أن نرى مشاركة حقيقية من جانب المجتمع الدولي واليابان وبلدان أخرى في آسيا في اتفاقات والتزامات قرطاجنة وسان انطونيو . ففي قرطاجنة وسان انطونيو ، وافقت الدول المشتركة على مجموعة من الاستراتيجيات على جميع المستويات لمكافحة الاتجار بالمخدرات . لقد أتى هذا الجهد بالفعل بعض الثمار إلا أن الأوان قد حان لكي يمتد هذا التعاون إلى باقي أعضاء المجتمع الدولي .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقول إنني أرى أن الخبرة التي اكتسبناها خلال كل هذه السنوات من الكفاح الشاق ضد الاتجار بالمخدرات قد وفرت لسلطاتنا بعض المعرفة التي لها دون أدنى شك قيمة كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى التي بدأت تعاني من عواقب الانتشار العالمي للاتجار بالمخدرات . ولهذا ، قررت كولومبيا إنشاء مركز دولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات ، وهذا سيسمح لنا بأن نضع تحت تصرف المجتمع الدولي ما تعلمناه من خلال تضحياتنا الكثيرة . إنني أدعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تسهم في هذه المبادرة وأن تشارك فيها .

إنني على ثقة بأننا بعد فترة لن تطول ، وبفضل الدعم الذي نلقاه من شجاعة مواطني من كولومبيا وتصميمهم على الكفاح ، وبسالة القضاة في كولومبيا ، وعظمة شعب بلدي ، لن نجد أنفسنا مضطرين إلى الحديث عن العنف والاتجار بالمخدرات هنا بين جدران الأمم المتحدة مرة أخرى . فالحروب لا تستمر إلى الأبد ، ولا أذكر أن هناك مجرما واحدا استطاع أن يقاوم الضغط النابع من إرادة شعب بأكمله ، وإذا ما قدر لندائي اليوم أن يلقى آذانا صاغية فإن هذه المنظمات الإجرامية لن تقوى من باب أولى على مقاومة الإرادة الموحدة للمجتمع الدولي .

ولعل العالم يرى حين نترك وراءنا ليل الاتجار بالمخدرات الحالك الوجه الآخر لبلدي ، فيرى وجها ودودا ، ويكتشف حقيقتنا : وهي أننا أقوى وأعرق ديمقراطية في المنطقة . إن لدينا أكثر الاقتصادات دينامية في أمريكا اللاتينية . وقد حقق بلدنا معدل نمو سنويا مستمرا يبلغ نحو ٤ في المائة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة . وإدارتنا للاقتصاد تتسم بالحكمة والتروي . وقد أبعدتنا عن المشاكل المقتربة بالمديونية ، والتضخم الحاد ، والركود ، والبطالة .

وحين يأتي أي فرد إلى بلدي ويقابل أهل بلدي ولا يصادف كل هذه الأحوال التي تصورها الصحافة أحيانا ، سيصبح واحدا من مواطنينا ، وسيعرف أن السمات المميزة للكولمبي هي الاعتزاز بالنفس والملاحة الكامنة والغبطة الحاضرة . وسيعرف أيضا أنه ليس بالضرورة أن يولد الإنسان في كولومبيا حتى يصبح كولومبيا إلى الأبد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا ، إلى خارج

قاعة الجمعية العامة .

خطاب فخامة السيد على عزت بيجوفيتش رئيس جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

يلقيه رئيس جمهورية البوسنة والهرسك .

اصطحب السيد على عزت بيجوفيتش ، رئيس البوسنة والهرسك إلى داخل قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية البوسنة والهرسك ، فخامة السيد على عزت بيجوفيتش ، وأدعوه إلى إلقاء بيانه أمام الجمعية العامة .

الرئيس بيجوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أبدأ

بالإعراب عن تقديري الخالص لفخامة السيد سمير الشهابي ، لإدارته وقيادته الحكيمتين للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة . ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن أهنئ فخامة السيد ستويان غانيف ، بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين وأتمنى له فترة رئاسة ناجحة .

أريد أيضا أن أعلمكم بأننا ، نحن شعب البوسنة والهرسك ، نشعر بامتنان عميق للأمم المتحدة لكل جهودها في سبيل السلام ومن أجل تقديم المساعدة الانسانية في ظل ظروف بالغة الصعوبة . إن أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الباسليين ، العاملين في ظل القيادة الحازمة للأمين العام بطرس بطرس غالي ، يستحقون عرفانا وامتنانا خاصين .

وكما هو معلوم ، فإنني أجيء من بلد حل به عدوان بربري .

إلا أنني لأبذل لي أن أؤكد أنني لم أحضر إلى هنا اليوم لأتكلّم عن الحرب وإنما

لأعرض السلم .

إنه عرض دولة وليدة التعايش العرقي وليس التطهير العرقي .

إنه عرض مقدم من البوسنة والهرسك المتعددة الثقافات والمتعددة الديانات

حيث تسود الديمقراطية ويسود التسامح .

إنه ليس عرضاً من جانب دولة أحادية أو دولة أيديولوجية على نحو ما يصوره لكم البعض .

لا يزال البعض يرددون القول بأن القتل والتدمير قد تسبب في الكثير من الكراهية لدرجة أن شعوب بلدي لا يمكنها أن تعيش معا في سلام بعد الآن .
وإنني أؤكد لكم أن بلدي له تقاليد من التسامح والتعايش بين شعوبه ترجع إلى قرون عديدة .

قبل أسبوع واحد من الأمس كنت أحتفل مع المسلمين والكرواتيين والمجموعات الأخرى بذكرى مرور خمسمائة عام على أول استيطان لليهود في البوسنة والهرسك .
ولأن المسلمين والكرواتيين والصربيين واليهود وآخرين قد عاشوا سوياً في البوسنة والهرسك لقرون ، فإن جميع مدننا وقرانا تقريباً مختلطة السكان بنسب مختلفة .

ولذلك فإنه من غير الممكن رسم خطوط عبر جمهوريتنا لتعيين مناطق خالصة عرقياً ، وليس من الممكن رسم خطوط عبر مدننا وقرانا لتعيين شوارع أو أحياء خالصة عرقياً .

إنني أؤكد لكم إننا ، نحن شعب البوسنة والهرسك ، يمكننا أن نعيش معا ، وإننا يجب أن نعيش معا ، رغم ما حدث ، شريطة أن تكفل المساواة والعدالة والحرية للجميع .

في السنوات الأخيرة ، اختارت شعوب دول عديدة الديمقراطية كأفضل طريقة لضمان حقوقها وضمان الحرية الدينية والسياسية ، وتعزيز التعاون والتقدم المتبادل ، والتمتع بثمار عملها ، وتحقيق أكبر نفع لأكبر عدد .

لقد غيرت جهودها العالم : فتحت أبوابها كان يقوم مكانها من قبل ستار حديدي .
وهذا السعي من أجل الديمقراطية جمل نظاماً عالمياً قديماً يقوض ونظاماً جديداً يبدأ .

وهكذا فعلنا نحن شعب البوسنة والهرسك ، حيث تحولنا إلى حكومة ديمقراطية كوسيلة لضمان الرفاه المتبادل بصرف النظر عن الفروق العرقية أو الدينية أو غيرها . وبالتالي سعيًا إلى إقامة حكومة تمثل جميع شعب البوسنة والهرسك تمثيلاً متساوياً وعادلاً .

إنني أقترح تشكيل لجنة دستورية للبوسنة والهرسك تتضمن تمثيلاً متعدد الأعراق ومتعدد الديانات . على أن تعمل مع مجموعة من الخبراء الدوليين لوضع تسوية دستورية للنزاع في البوسنة والهرسك تحمي حقوق جميع المواطنين . ونحن نتصور أن تتضمن ما يلي :

أولاً ، دولة قائمة على مبادئ الديمقراطية ، والحقوق الفردية ، والتسامح ، والحريات الدينية والثقافية ، والاقتصاد السوقي .

ثانياً ، إطاراً دستورياً وإدارياً مماثلاً لإطار الدول الديمقراطية الحديثة .

ثالثاً ، دولة غير مركزية تنظم على أساس مبادئ الديمقراطية المدنية البرلمانية .

رابعاً ، إطاراً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً واحداً لأراضي الجمهورية كلها ، مع قيام إدارة غير مركزية في جميع المناطق .

إننا نتوخى أن تتكون جمهورية البوسنة والهرسك من مناطق اقليمية إدارية يتم تشكيلها وفقا لمعايير اقتصادية وثقافية وتاريخية وإثنية .

ونعتقد أن من غير العملي وغير الاخلاقي أن تُنشأ مناطق إدارية على أساس عرقي محض . هذا علاوة على أن ذلك مستحيل لاننا بلد تمتزج فيه الاعراق وتختلط كأنه لوحدة حية وناطقة للرسام جاكسون بولاك .

نتوخى أن تحترم الحكومة ، على جميع المستويات ، الحقوق المتساوية لجميع شعوب البوسنة والهرسك ، وأن تستند إلى مبدأ المساواة في التمثيل بين القوميات الثلاث . وأن يتألف الفرع التشريعي - أي الجمعية التشريعية - من مجلسين هما : مجلس الشعب الذي يقوم على المساواة العرقية فيتألف من ممثلي الشعوب الثلاثة التي تؤلف أكبر المجموعات في البوسنة والهرسك ، ومجلس المواطنين الذي يقوم على التمثيل النسبي . وأن يجري انتخاب جميع الممثلين في انتخابات حرة ومفتوحة .

وأن يتوصل مجلس الشعب والرئاسة إلى القرارات الرئيسية بتوافق الآراء ، بما في ذلك جميع القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على المساواة بين القوميات المؤلفة للجمهورية .

إن البوسنة والهرسك ستحرم على اقامة علاقات طيبة مع جميع الدول المجاورة وكذلك مع الدول الاخرى على أساس الاحترام والتعاون المتبادلين .

لقد عرضت عليكم مقترحاتي الداعية إلى السلم . وأعتزم الآن أن أطلع الجمعية العامة على المقترحات التي قدّمتها الحكومة القائمة في بلغراد وأعوانها في البوسنة والهرسك . لقد قدّموا من خلال أعمالهم وبياناتهم عرضا يجب أن يكون واضحا لجميع أمم العالم . ويستند هذا العرض إلى وجهة نظر مختلفة تماما للبوسنة والهرسك ، وهي وجهة نظر تتنافى والديمقراطية ، ولكنها لسوء الحظ معروفة في التاريخ . إنها نظرة لشعب مقسّم معاد غير متساو .

أولا ، إنهم يقترحون "التطهير العرقي" أي إبادة الناس أو القضاء عليهم بسبب الانتماء العرقي أو القومي أو الديني .

ثانيا ، إنهم يقترحون تقسيما وحشيا للجمهورية على أساس حدود عرقية غير منطقية ناشئة عن القوة والحرب . وهم يقولون إن شعب البوسنة والهرسك لا يمكن أن يعيش معا في دولة واحدة . ولكن الدليل الوحيد الذي يملكونه دليل زائف اختلقوه هم بعدوانهم .

هناك شعوب مختلفة تعيش معا في جميع أنحاء العالم . كم عدد الدول الممثلة هنا التي تتمتع بنقاء عرقي ؟ انظروا غربا من هذا المبنى وحاولوا أن تطبقوا رؤية بلغراد على الولايات المتحدة مثلا . تصوّروا أن جدراننا كجدران برلين أقيمت في كل حي من أحياء أمريكا لتفصل بين الفرنسيين ، والروس ، والأمريكيين - الأفريقيين ، والإيطاليين ، واليهود ، والأسبان ، واليابانيين ، والبولنديين ، والكوريين ، والإيرلنديين ، وغيرهم من المجموعات حتى يتم انتقال الجميع إلى أحياء عرقية خالصة تفصلها الأسلاك الشائكة والحرس المسلح ونقاط التفتيش .

أخيرا ، إنهم يقترحون توسيع صربيا . ونحن نعرف أن في صربيا هذه سيحرم من هم ليسوا من الصربيين من حرياتهم الأساسية . واقتراحهم هذا سيؤدي إلى استمرار انعدام الأمن والنزاع وإلى معاناة لا حد لها .

والسؤال ، إذن ، هو أي العرضين سيقبله العالم اليوم ؟ إذا قبل عرض السلم والمساواة والعدالة الذي نطرحه ، ورفض عرض الألم والتقسيم الذي قدمته بلغراد وأعوانها في البوسنة والهرسك ، فسأطلب من المجتمع الدولي أن يفعل ثلاثة أشياء .

أولا ، أطلب أمام الجمعية العامة بأكملها من أعضاء مجلس الأمن أن يقوموا بإنفاذ قرارات مجلس الأمن ومبادئ مؤتمر لندن والتعهدات المنبثقة عنه انفاذا تاما . فبينما التزمنا نحن باتفاق مؤتمر لندن لبناء الثقة والأمن والتحقق ، لم يلتزم المعتدون ، بل إنهم ، خلافا لتعهداتهم ، لم يخضعوا مدافعهم وأسلحتهم الثقيلة للرقابة الدولية ، ولم يوقفوا الهجمات الجوية العسكرية ، ولم يفلقوا معسكرات الاعتقال ، ولم يسمحوا للاجئين بالعودة إلى ديارهم ، ولم يسمحوا بإيصال إمدادات الإغاثة ، ولم يبنوا محاولات "التطهير العرقي" .

إن هذا السجل الحافل بعدم الوفاء بالوعود يوضح أن تطبيق القرارات وإنفاذها يجب أن يصبح الخطوة المقبلة صوب السلم . وهو يوضح مثلاً أن إقامة منطقة يحظر فيها تحليل الطائرات في البوسنة والهرسك أمر ضروري لوقف التدمير الشامل الذي تسببه الهجمات الجوية . فينبغي إقامة هذه المنطقة وإنفاذها على الفور . وأن التطبيق والإنفاذ أمران هامين للغاية إذا ما أريد النجاح لدورة مؤتمر لندن المنعقدة في جنيف .

ثانياً ، أطلب إلى الجمعية العامة أن تنشئ محكمة دولية لجرائم الحرب تعمل بشكل وثيق مع مؤتمر جنيف . فمن الضروري إجراء التحقيق مع المسؤولين عن جرائم الحرب وإحالتهم إلى القضاء ومعاقتهم . فلن يتم إقرار سلم حقيقي إلا إذا عوقب المجرمون وشفيت جراح الضحايا . برثوا الأبرياء وحققوا المصالحة بين صفوف شعبنا .

ثالثاً ، لقد نهب بلدنا ودمر وحطمت قاعدته الاقتصادية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أطلب بإنشاء صندوق دولي لإعمار البوسنة والهرسك وتنميتها . فنظراً للدمار الكبير أصبح من الضروري أن يساعدنا المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوة الأولى لكي تخرج من بين الانقاض .

أخيراً ، إذا لم يكن بوسع مجلس الأمن تطبيق وإنفاذ قراراته تنفيذاً كاملاً وإذا لم يكن بوسع مؤتمر لندن تطبيق مبادئه واتفاقاته ، فإنني أطلب من المجتمع الدولي أن يسمح لنا بالدفاع عن أنفسنا .

لقد قدمت رؤية لدولة علمانية وديمقراطية ولا مركزية ولمجتمع متعدد الأعراق يقوم على التعايش السلمي والتسامح . ولسوء الحظ ، لن يصبح عرض السلام هذا الذي قدمته ذا جدوى ما لم تنهض هذه المنظمة بعزم للدفاع عنا أو تمكننا تماماً من ممارسة حقنا في الدفاع عن النفس . فلا يمح أن يتخلى المجتمع الدولي عن التزاماته بالدفاع عنا وأن يحرمننا في الوقت ذاته من الدفاع عن النفس . لقد أصبح واضحاً أن أحداً لم يخف لنجدتنا بحزم ، وبالتالي ، لا بد أن يكون لنا الحق في الدفاع عن النفس بلا عائق .

إن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تمنحنا هذا الحق المطلق . ولكننا ، بسبب حظر الأسلحة المفروض علينا حالياً ، عاجزون عن القيام بأي شيء في وقت يُضَيَّق فيه الخناق على بلدنا . إن هذا الحظر يحرمانا من الوسيلة الفعالة الوحيدة للدفاع عن النفس ، وهو بذلك يساعد المعتدي .

لابد من رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرمك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس جمهورية البوسنة والهرمك على البيان الذي أدلى به للتو .

امطحب السيد على عزت بيغوفيتش ، رئيس جمهورية البوسنة والهرمك إلى خارج

قاعة الجمعية العامة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيدة دي سان جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نود أولا

أن نهنئ السيد غانيف على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة .
منذ عام بالكاد صدّق الممثلون في الأمم المتحدة ، المجتمعون في نفس هذه
القاعة ، القول بأنه يجري إرماء عصر جديد من السلم والتعاون والتفاهم . ولاح
لنا في الأفق نظام جديد يتحقق فيه الاعتراف بالجميع وتضطلع فيه جميع الأمم ، كبيرها
وصغيرها ، بمسؤوليات والتزامات متساوية في ظل الاحترام المتبادل .
لقد صدّقنا ذلك . صدّقنا حقا لأن الشعور السائد وقتها كان شعورا بالتفاؤل .
فمهما يكن من أمر كان انسحاب القوات العراقية من الكويت انتصارا للشرعية . ثم إن
المواجهة بين الكتلتين كانت قد انتهت وآن أو ان الحوار مادام التناحر الايديولوجي
قد انقضى .

أما اليوم فإن العالم يشهد من جديد اضطرابات وقلقل . ونرى دولا تتفجر
داخليا . ونرى شعوبا قد ابتليت بالجوع والعوز والفقر . ونقف متفجرين بلا حول على
هذا المشهد المقبض ، بينما كان الاليق بنا أن نكون صنّاع التغيير .
من بوسعنا أن ينكر خطورة هذا كله ؟ إن الأفكار النبيلة والمشاعر السامية
والنوايا الحسنة لا تكفي لرفاه الإنسانية . ولعله يجدر بي أن أضيف أنها : "لم تعد
تكفي" .

هذه حقيقة واضحة وينبغي أن تكون أساسا فكريا لعملنا . علينا جميعا أن نظهر
اهتمامنا بها ، بحيث يأتي مصيرنا معبرا عن عزمنا . إن العالم يتغير ، وبغية
السيطرة على هذه التغيرات فإننا ننشئ النظام الجديد . إن هذا جهد طوعي يقوم على
احترام الأمم وعلى الشراكة وعلى التكافل . ولكن من ينكر أن النظام العالمي الجديد
يشبه عملاقا قدميه من الطين ؟ فعلى أي نوع من العالم سيماغ هذا النظام ؟

إن أكثر من ٤ بلايين من البشر يعيشون في بلدان فقيرة . وبينما الأمم الفنية ، التي يعيش فيها حوالي ١٥ في المائة من مكان العالم تسيطر على أكثر من ٨٠ في المائة من دخل العالم ، يعيش حوالي ٦٠ في المائة من البشر في بلدان منخفضة الدخل ، وما يزيد عن ٣ بلايين من البشر لا يمتلكون إلا ٥ في المائة من الدخل الاجمالي . وافريقيا جنوب الصحراء التي يعيش فيها ما يزيد عن ٤٥٠ مليون نسمة لا يخدمها إلا أقل من واحد في المائة من الدخل العالمي .

هل يمكننا أن نقبل استبعاد كل هذه الملايين من البشر ؟ إنه كما لو أن التاريخ قد تسارع في مسيره ، فاهتزت طرق تفكيرنا وتبلبلت عقولنا . كما لو أن الهاشاة قد أصبحت هي السمة المميزة المفامرة الانسانية .

كلا ! ففي الوقت الذي نلتزم فيه جميعنا بإقامة النظام العالمي الجديد ، تصبح الحاجة إلى ترسيخ التضامن أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى ، فالفقر ليس قدرا محتوما ، وليس عيبا خلقيا .

إن التحدي جسيم . والحلول المؤقتة والقصيرة الاجل لا تكفي . ويتعين علينا ببساطة أن نغير تغييرا جذريا ، موقف وسلوك العالم الصناعي إزاء المحنة الحادة التي تواجهها بلدان كثيرة في الجنوب . وللقيام بذلك لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة ، وأن يكون التفاضل إزاء البعض وإعطاء الوعود المبهمة للبعض الآخر . هل يجوز لنا اليوم أن نستنكر الفساد والتجاوزات وأوجه القصور المنتشرة في العديد من البلدان النامية ، في حين أن هذه الممارسات كان يفض عنها الطرف بل يشجبها البعض بالامس القريب ؟ هل نرحب بالتحويلات التي حدثت ، وأعني بذلك اضفاء طابع الديمقراطية على المؤسسات ، في حين تواكبها الفوضى والمعاناة في حالات عديدة ؟

ومع ذلك لا ينبغي أن نقلل من شأن الاسهام الذي يحقق للمجتمع الدولي أن يتوقعه من كل بلد إذ يعتبره صانع تنميته الذاتية . وعلى كل بلد ، خاصة ، أن يقيم المؤسسات والاجراءات التي تتمشى مع الحقوق والالتزامات التي أصبح على الجميع الآن أن يدعموها ، بصرف النظر عن مستوى التنمية .

ولكن ما الفكر وما القول في أمر التوترات المتزايدة القائمة بين الشمال الصناعي ، المتيقن من أنه على صواب ، والجنوب ، الذي يزداد فقرا مع مرور الوقت ، والمبتلي بالتناقضات والباحث ، بتخبط في بعض الأحيان ، عن مصادر جديدة للغوث ؟ وما هو مدى الاخلاص في النصح الذي يُسدى ، في الخيارات التي تقترح ، في المبادئ التوجيهية التي توصف ؟ السنا في حالة فرض الإرادة على الغير عندما يقال لنا ما يلي :

"اعتمدوا الاملاحات ، واضفوا الطابع الديمقراطي على مؤسساتكم وامضوا

قُدما في تحرير اقتصاداتكم ، وعندئذ ، وعندئذ فقط ، سنساعدكم" .

أين هو البلد النامي الساعي إلى القيام بعملية تطوير تدريجي الذي لم يتلق مثل هذه الرسالة ؟ وكما عدد الدول التي تمكنت ، دون تدابير التكيف ، أن تأخذ بسياسات جديدة واقعية ومنتجة ؟

ليس هناك نموذج واحد فريد يمكن للجميع محاكاته . وليس هناك نموذج مطلق يمكن تطبيقه على الجميع . فبإسم المبادئ والتجارب ، التي كثيرا ما شُوهت في إطار برامج الانفتاح الاقتصادي وإضفاء الديمقراطية ، جاء الغشل الذريع في حالات كثيرة . فهل خد عبء الديون ؟ وهل ازدادت حائل الصادرات من السلع الأساسية في العالم الثالث ؟

من الواضح أن هناك رقما واحدا أكثر بلاغة من جميع الأرقام الأخرى : ألا وهو رقم المساعدة التي تقدمها البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة . من المنطقي أن ينم هذا الرقم عن الأهمية التي توليها البلدان المانحة إلى مشاريع التنمية التي يفترض أنها تدعمه . ولكن من النادر أن ترقى هذه الأرقام إلى مستوى طموحاتها السامية . وهذه حقيقة يتعين علينا أن نسلّم بها .

هل يمكن أن نتوقع بأي حال من الأحوال ، من البلدان الصغيرة بمفّة خاصة ، أن تستخدم وسائل أخرى لتوليد الموارد اللازمة لتنميتها ؟ إننا بهذا نتجاهل الواقع الاقتصادي للتفاعل والتكافل ، اللذين يصب إدارتهما ولا يمكن أن يكونا بحق من مسؤولية هذه البلدان الصغيرة وحدها .

إننا ، في سعينا من أجل الحصول على المساعدة المالية ، والخبرة ونقل التكنولوجيات ، نحاول أن نشجع أولا التضامن الدولي دون استبعاد أحد وفي إطار أوسع نطاق ممكن . أليس ذلك درس ريو الكبير ، التي كان فيها تذكّرة لأولئك الذين كانوا يميلون إلى نسيان أن كل شيء قد أصبح عالميا في يومنا هذا بأنه مهما كانت عيوب ونواقص الحوار السياسي فإن رباطنا ، كما هو الحال في الزواج الذي يغلب فيه المنطق على العاطفة ، إنما هو رباط ثابت في السراء والضراء .

بيد أنه رغم الحاجة الملحة إلى حلول سليمة ، فإننا بعد أربعة شهور من مؤتمر ريو ، نشجب مرة أخرى خمول الحوار السياسي ، والرضا عن النفس باعلانات النوايا وعدم المشاركة في متابعة القرارات .

إن الحق في ارتكاب الخطأ ليس مكرسا في أي دستور ، ومع ذلك أليست المجاعة ، والحرب والكوارث البيئية - إذا اكتفينا بتعداد ثلاث فقط من أسوأ الآفات - أخطاء هائلة ؟ إن السكوت معناه الإقرار بالذنب . لا ينبغي لنا أن نجادل أو نصدر الإدانات هنا بل علينا أن نتفق على ما يمكننا عمله - سويا* .

خطاب فخامة السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

رئيسة وزراء مملكة النرويج .

امطحت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج إلى

المنصة .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة الترحيب

برئيسة وزراء مملكة النرويج ، السيدة غرو هارلم برونتلاند ، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيدة برونتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سعادي البالغة أن أهنيكم على انتخابكم لمنصبكم الرفيع في هذا المنعطف الهام في تاريخ الأمم المتحدة . كما أود أن أحيي العديد من الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى منظماتنا في الأشهر الماضية . إننا نرحب بهم جميعاً ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم في جهودهم من أجل تعزيز الأمم المتحدة .

لقد كان الأمل يراود العديدين منا في أن يبروا نظاماً عالمياً جديداً أكثر انصافاً في أعقاب التحولات العميقة التي شهدناها في السنوات الماضية . وللأسف ، لم يحدث هذا . وتبين الصراعات المأساوية في البوسنة والهرسك والصومال التحديات التي نواجهها . وهي متشابهة في كثير من النواحي . لقد كانت المشاكل العرقية ، والدينية ، والاجتماعية ، والاقتصادية الدفينة "مجمدة" خلال الحرب الباردة . ولقد كُبح جماحها بدلاً من معالجتها بطريقة بناءة . ولم يسمح للتقاليد الديمقراطية بالتطور . فكان أن استغل بعض الزعماء عدم وجود التقاليد الديمقراطية ، فراحوا يخاطبون المصالح العرقية الضيقة ، بل المصالح القبلية . والاشارة المأساوية نراها يومياً في منازلنا على شاشات التليفزيون . وقد ازدادت الازمة السياسية عمقا في الصومال من جراء الفقر المدقع والانحطاط البيئي .

ولا بد لنا أن ندين بقوة الأعمال الوحشية التي ترتكب في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة . ولا يمكننا أن نقبل ، ونحن لن نعترف ، بأيّة محاولات لتغيير الحدود الدولية بالقوة . ولا بد للأطراف أن تفهم أنها لا تستطيع أن تحقق أهدافها بالقوة المسلحة . إنني أحث أطراف الصراع على وقف أعمال القتال فوراً . إن "التطهير العرقي" في يوغوسلافيا السابقة انتهاك غير مقبول للقانون الدولي وينبغي وقفه . وينبغي تشكيل محكمة دولية لمعاقبة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب التي ترتكب الآن . ولا بد من إغلاق جميع السجون ومعسكرات الاعتقال على الفور ، وينبغي أن يسمح للأسرى بالرجوع بحرية إلى أوطانهم دون مزيد من الإزعاج .

ومن الضروري التقييد الصارم بالجزاءات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لممارسة أكبر قدر من الضغط على الأطراف المعنية . وحيث أن يوغوسلافيا السابقة لم تعد قائمة ، لا بد أن تقدم صربيا والجبل الأسود طلبا للعضوية في الأمم المتحدة ، إلى جانب الدول الجديدة الأخرى . وينبغي أن نقدم جميعا دعما الحازما والذي لا لبس فيه لاتفاق لندن وعملية جنيف . ولا بد أن تفي جميع أطراف الصراع بالتزاماتها . إن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، التي نفخر بمشاركتنا فيها ، تقوم بعمل ممتاز في ظروف صعبة للغاية ، ولا سيما في البوسنة . ولا بد أن نقف جميعا موحدين خلف الأمم المتحدة وأن نمتنع عن أية أعمال لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الصراع . ينبغي أن تكون أولويتنا القصوى هي التخفيف من معاناة السكان المدنيين بتقديم المساعدة الإنسانية . وسوف يتوقف بقاء عدد كبير من الأرواح البشرية على الكيفية التي تقوم بها الأمم المتحدة بحماية الإمدادات الإنسانية وبمراقبة الأسلحة الثقيلة . وإنني أدين بقوة الهجمات الجبانة على قوات الأمم المتحدة المشاركة في عمليات الإمدادات الإنسانية حول سراييفو . وينبغي الكشف عن ارتكبوا هذه الجرائم وتقديمهم إلى المحاكمة .

ومن الأهمية بمكان الآن أن نمنع امتداد الصراع في البوسنة والهرسك إلى سائر أرجاء منطقة البلقان . ولا بد أن ننظر في أمر جميع الوسائل المتوفرة ، وأن ندعم التدابير التي بدأ تطبيقها فعلا . ويعتبر القرار الذي اعتمدته أخيرا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بإرسال فريق مراقبين إلى كوسوفو وسانزاك وفوجفودينا خطوة هامة .

ولئن كنا نشعر بالأسى إزاء الحرب المأساوية فإننا ينبغي ألا نفقد الأمل . ويجب أن نساعد أبناء يوغوسلافيا السابقة على قبول واحترام بعضهم البعض وعلى التفاهم مرة أخرى ، وإقامة السلم من خلال المصالحة . وينبغي أن نشجع قوى الاعتدال وحسن النية ، وينبغي أن نضمن أن تشارك جميع الأطراف في عملية صنع السلم . ويجب أن نتصرف بعدالة - بل بقوة ، إذا اقتضى الأمر .

وفي الصومال ، يجب على الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية القصوى لتوفير الغذاء والامدادات الطبية الكافية للسكان الذين يعانون من المجاعات . وسيشكل ذلك اختباراً هاماً لقدرة الجماعة على الاستجابة بسرعة وفعالية للكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان . وتحتاج الصومال أيضاً إلى المساعدة في إيجاد حلول سياسية لمشاكلها الداخلية ، كما تحتاج ، وبنفس القدر من الأهمية ، إلى المساعدة في بناء اقتصاد راسخ . وتؤيد النرويج وجود قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في هذا البلد الذي مزقته الحروب ، ونحن على استعداد للمشاركة في هذه العملية .

إن فرصة التغيير السلمي في جنوب افريقيا تكاد تفلت . ونحن ندين قتل الأبرياء الذي حدث مؤخراً . وندعو حكومة جنوب افريقيا إلى كبح جماح الشرطة والجيش في جميع أنحاء جنوب افريقيا ، بما في ذلك ما يسمى بالوطن . ونحن على ثقة بأنه من الممكن تحقيق هذا الأمر إذا أرادت الحكومة ذلك فعلاً .

ونحث حكومة جنوب افريقيا على الاستجابة للمطالب المعقولة للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لكي يمكن استئناف المفاوضات بغية وضع إطار لاعتماد دستور جديد ولإقامة حكومة انتقالية . والنرويج على استعداد للإسهام على مستوى عملي في إرسال مراقبين لرصد أعمال العنف وتيسير عملية المفاوضات في جنوب افريقيا . وسنبقى مقاطعتنا الاقتصادية إلى أن نرى بعض التقدم الحقيقي في المفاوضات .

وتشير كل هذه الأزمات والصراعات إلى الحاجة إلى آليات دولية أكثر فعالية في منع نشوب الأزمات وإدارتها . ويتيح انتهاء الحرب الباردة الفرصة للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الكبرى لميثاقها . وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة . وتقرير الأمين العام ، "خطة للسلام" (A/47/277) هو منطلق لإجراء مناقشة جادة حول إمكانية التوصل إلى ذلك الهدف .

علينا أن نواصل بحث الظروف التي يجب على الأمم المتحدة في ظلها أن تلجأ إلى إجراءات القسر الفعلي ، مع مراعاة التزاماتنا وفقاً للميثاق . إن التشاطر في تحمل الأعباء مسألة أساسية بالنسبة لحفظ السلم . ويجب على كل بلد أن يشارك في هذا الأمر ، بما في ذلك البلدان التي أحجمت عن المشاركة حتى الآن لأسباب شتى .

لقد شارك حوالي ٣٥ ألف رجل وامرأة من المواطنين النرويجيين في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ويبلغ مجموعها ١٦ عملية . ونحن على استعداد لتكثيف جهودنا في هذا المجال . ولكن يجب أن تتجاوز جهودنا الجماعية حد حفظ السلم التقليدي فتمتد الى مجالات أخرى كإعادة توطين اللاجئين وتقديم المساعدة في العمليات الانتخابية ورصد حقوق الانسان . لقد ثبت نجاح هذا المفهوم في ناميبيا ويخضع الآن لاختبار جديد في كمبوديا . وكوسيلة لتدعيم قدرتنا على أداء هذه العمليات الاوسع نطاقا اقترحنا انشاء معهد خاص تابع للأمم المتحدة للتعليم والتدريب على حفظ السلم والانشطة المتعلقة به .

ولا يمكن أن يسود العالم سلم دائم ما دام جزء كبير من البشرية يعيش في بؤس وياأس . والأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية أساسية عن حفظ السلم والامن الدوليين ، وكذلك عن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي واحترام حقوق الانسان .

ويجب علينا أن نعارض بحزم أي اتجاه لتجاهل التحديات الأساسية الناتجة عن التنافر المستمر بين الشمال والجنوب . وإلا فسيحقيق الخطر بمستقبل كوكبنا ذاته . وبالرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملحوظ في كثير من البلدان النامية ، فلا يزال التباين قائما . ووفقا للتقرير الاخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الإنماء البشري يحمل أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم على ٨٣ في المائة من إجمالي الدخل العالمي ، في حين لا يحمل أفقر ٢٠ في المائة من السكان إلا على ١,٤ في المائة . ولا يمكننا أن نسمح باستمرار هذا التباين .

لقد أصيبت القارة الافريقية على وجه الخصوص إصابة شديدة من جراء التدهور الاقتصادي . ويجب بذل الجهود الدولية المتضافرة لعكس هذه الحالة المؤسفة . وللتغلب على العقبات التي تعوق التنمية ، لا بد للبلدان الصناعية من تقديم المزيد من الاسهامات في شكل توصل البلدان النامية الى الاسواق بصورة أفضل ، والمزيد من الاستثمار ، وتقديم مساعدات أكبر للتنمية ، وتخفيف عبء الديون عن أشد البلدان فقرا .

ولكن يتسبب المعدل المخفض للنمو الاقتصادي والمستوى المرتفع للبطالة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الحد من طلب منتجات البلدان النامية . إن المستقبل تجتاحه الشكوك ، التي يزيد منها عدم اكتمال أعمال جولة أوروغواي . والحاجة الى رأس المال جسيمة والمنافسة على رأس المال شرسمة . والبلدان النامية هي الخاسرة .

إن القلقله المالية والنقدية الحالية تشكل أخطارا كبيرة على البلدان والأفراد . ولا بد لنا من فرض الاستقرار ومنع المضاربات من أن تعرّض اقتصاداتنا الوطنية للخطر . ولا يوجد بديل للتنسيق الفعال للسياسات المالية والنقدية . ولكن هذا التنسيق لا يمكنه أن ينجح إلا اذا اقترن بتوخي الاهداف الاجتماعية والتوزيع العادل وبذل الجهود العامة لتهيئة العمالة . والواقع أن أغلبية المشاكل الاقتصادية التي نواجهها ترتبط بانعدام التنسيق والتنافس ، واتجاهات التسهيل الاقتصادي بين البلدان الصناعية .

والبلدان النامية هي التي تخسر في نهاية المطاف دائما . وأفضل خط دفاعي بالنسبة لها هو أن تتبع سياسة للإصلاحات بغية تعبئة شعوبها وتعليمها وتنويع اقتصاداتها . ومن غير المحتمل أن يجري الاسراع بعملية التنمية دون وجود إدارة سديدة . وإضفاء الطابع الديمقراطي واحترام حقوق الانسان وتخفيض الانفاق العسكري وتحسين نظم إعادة التوزيع مع زيادة التأكيد على شؤون الصحة والتعليم .

وتخفيف حدة الفقر العالمي ضروري اذا كان لنا أن نقلل من الزيادة السريعة للسكان في أجزاء متعددة من العالم . ووفقا للمعدلات الحالية يتضاعف عدد سكان العالم كل ٤٠ عاما ويمكن أن يبلغ ما بين ٨ بلايين و ١٤ بليوناً في منتصف القرن القادم . والبقاء بالقرب من الحد الأدنى لهذا المدى يشكل أهمية كبرى بالنسبة للبشرية والحياة على هذه الأرض .

ويجب علينا أن نواجه نمو السكان من خلال نهج متكامل لحقوق الانسان ، يتضمن التعليم وتعزيز وضع المرأة ، والنهوض بالصحة العامة ، وتنظيم الأسرة .

وفي مواجهة هذه التحديات الجسيمة نجد أنه من المفارقات المؤسفة أن تدفقات المساعدات الإنمائية لا تزال راكدة ، ولا تزال أقل من نصف هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي ، في حين أن المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها النرويج تعدت ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لدينا على مدى يزيد على ١٠ أعوام ، مما يوضع التزامنا الصارم بمحاربة الفقر .

وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ، وضح أننا في طريقنا الى مواجهة أزمة لا يمكن التحكم في أبعادها إلا اذا غيرنا مسلكنا . وعلى بلدان الشمال والبلدان الغنية في الجنوب كذلك أن تغير أنماط استهلاكها وإنتاجها .

لقد حضرت الدول النامية الى مؤتمر قمة ريو دي جانيرو تحمل مطالب اقتصادية مفتوحة . وكان ذلك مفهوما ، فقد كان المؤتمر ، بالنسبة لها ، يتعلق أساسا بالتنمية والعدالة .

في ريو حققنا تقدما في عدة ميادين ، إلا أن التقدم كان ضئيلا في معظمها ، ولم نحقق أي تقدم على الإطلاق في بعض الميادين . لقد قمنا بافتتاح اتفاقيتين هامتين للتوقيع . ومن الحتمي أن نزيد من فعاليتهما . ولن تكون لهاتين الاتفاقيتين أي جدوى ما لم توقع وتصادق عليهما جميع البلدان الكبرى وتنفيذهما .

علاوة على ذلك ، أوضح مؤتمر ريو أن التحديات في معالجة التهديدات البيئية والفقر متقاطعة وطويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها ولا يمكن تجنبها ما لم ننشئ نظاما عالميا يقوم على تحمل الاعباء والإدراك المشترك والمسؤولية المشتركة .

لذلك ، يبقى علينا اتخاذ قرارات حاسمة . إن المؤتمرات الدولية التقليدية التي تُدار بتوافق الآراء لا يمكن لها أن تتقدم إلا إذا رافقت خطى الأكثر ممانعة في كل ميدان . إن المستقبل يتطلب اتخاذ إجراءات أقوى في صنع القرار ولن يخدمنا أي شيء أقل من ذلك . إنني أرحب باللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية القابلة للاستمرار وأتوقع أن تصبح مؤثرة في إطار إنعاش مسؤوليات الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية . لقد اقترحت النرويج إنشاء هذه اللجنة وتتوقع أن تضطلع بدور هام في عملها .

إن التحدي الذي تفرضه التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إيجاد نهج موحد على نحو أكبر وخلق إدارة أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة . فعلى مدار السنوات إزداد عدد الوكالات والبرامج والمجالس ، ولم يحصل سوى تعاون ضئيل فيما بين الوكالات . ولا يمكن لهذا أن يستمر . ينبغي لنا ترشيد منظماتنا للحيلولة دون الازدواجية ولتحسين الفعالية .

لقد عالجت البلدان النوردية هذه التحديات من خلال مشروع البلدان النوردية التابع للأمم المتحدة . وبالرغم من أننا حققنا بعض التقدم ، فإننا نحتاج الى المضي خلال هذه الدورة الحالية للجمعية العامة .

ونظرا لتزايد الطلبات على الأمم المتحدة الآن ، علينا أن نؤكد على أهمية التمويل السليم الذي يمكن التنبؤ به . إننا بوصفنا شامن أكبر مساهم في منظومة

الأمم المتحدة إطلاقاً والأكبر بكثير بالنسبة للفرد الواحد ، فإننا نجد صعوبة بالغة في فهم أسباب تخلف العديد من البلدان عن الوفاء بالتزاماتها .

ومما يخيب الآمال ، وهذا أقل ما يقال ، أن نقرأ في تقرير الأمين العام بأن :

"السمات الرئيسية للحالة المالية للأمم المتحدة هي النقص المزمن

وعدم وجود أموال احتياطية والشك الموهن في المستقبل القريب" . (A/47/1 ،

الفقرة ٤٦)

وقبل هذه الجملة مباشرة ، يشير الأمين العام إلى أن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة بلغت حوالي ٩٠٠ مليون دولار ، بالإضافة إلى الاشتراكات التي لم تدفع فسي عمليات حفظ السلام والتي بلغت ما يقرب من ٨٤٤ مليون دولار .

بصراحة ، إنها لحالة غير لائقة . يتعين علينا زيادة انضباطنا المالي . إن على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولية خاصة في هذا الخصوص . وينبغي إشارة مسألة ما إذا كانت البلدان التي لم تدفع مستحققاتها تستحق عضوية مجلس الأمن على الإطلاق* .

يتعين علينا أن نكون على استعداد لتزويد الأمين العام وموظفيه بالوسائل الضرورية لتعزيز السلم ولشن حرب على التخلف والتدهور البيئي .

إن وجبتنا اليومية من الأخبار المطبوعة والإلكترونية تقدم صورة عامّة بحاجة إلى إدارة أفضل وتنسيق أكبر . فالأشكال الراهنة التي يتخذها تعاوننا ، هذه الأشكال التي تطورت في عالم أقل تكافلاً ، ما تزال ضعيفة ومن غير المحتمل أن تصمد أمام امتحان الزمن . ولا ينبغي لنا التظاهر بأنها يمكنها الصمود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيسة وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلت به لتوها .

امطحبت السيدة غروهارلم بروننتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج من المنصة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

السيد ولايتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية ؛ الترجمة

الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود بداية أن أقدم الى الرئيس خالص تهانئي على انتخابه الجدير به لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة وأن أعرب عن امتنان وفد بلادي وتقديره للجهود البناءة التي بذلها رئيس الدورة السادسة والاربعين . ويحدونا صادق الامل بأن تقوم الجمعية العامة بالاضطلاع بدور هام في البيئة الدولية الجديدة مستفيدة من الخبرة القيّمة والمهارات الدبلوماسية لرئيسنا . وإنني أؤكد له تعاون وفد بلادي الكامل لتحقيق هذه الغاية .

أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لاقدم تهانئي القلبية للأعضاء الجدد الذين انضموا إلينا في الامم المتحدة منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، ومعظمهم من جيران جمهورية ايران الاسلامية . إنه لمبعث سرور ورضى عظيمين لي ولوفد بلادي أن يشغل مقعد أفغانستان أخيرا ممثلون عن الحكومة الشرعية لهذا البلد .

تفتتح هذه الدورة في وقت يأتي في أعقاب الحرب الباردة ، حيث التطورات الصاخبة في الساحة الدولية ما تنفك تتواتر ، وتواجه المجتمع الدولي بالفرص والتحديات على السواء . ففي عهد الحرب الباردة هدر سباق التسلح العالمي وتسليح الدول التابعة وإشارة الحروب الاقليمية طاقات وقدرات البلدان ، وخصوصا في العالم الثالث ، وبذلك أوهن جهودها الرامية للوقوف في وجه التحدي المتمثل في المشاكل المزمنة والمستوطنة كالجوع والفقر والامية وإدمان المخدرات والاتجار بها والتخلف والتلوث البيئي .

إن انهيار عالم القطبين قد ولدّ فرصة تبشر بالخير للبشرية لمعالجة هذه المشكلات باخلاص . كما دفع أيضا الى الواجهة بتهديدات جديدة للسلم والامن الدوليين ، مثل استنباط طرق جديدة للتوسع وتدعيم السيطرة والهيمنة ، وزيادة توسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستعمار الفوارق والصراعات العرقية والإثنية .

وبسبب التحولات المستمرة في الاوضاع الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، يعيش العالم اليوم حالة تحول قابلة للعطب ، والى أن يبرز فجر استقرار ثابت ، إن النهج الذي تتبعه الدول الكبرى إزاء الامم المتحدة والنهج الذي تتبعه المنظمة إزاء المسائل والمشاكل الدولية سيظلان بالغين الاهمية والحساسية .

وينبغي للأمم المتحدة ، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة أن تسهم في إيجاد حل للمشاكل العالمية الرئيسية دون اللجوء إلى استغلال الظروف السياسية القصيرة النظر . وينبغي لها أن تفعل ذلك على أساس العدالة واحترام الكرامة الإنسانية والقيم الإنسانية السامية وقواعد القانون الدولي . ومن شأن الانتقائية أن تحول المنظمة بالتأكد إلى أداة لإضفاء الشرعية على أعمال الدول الأعضاء القوية . وهذا يمثل أمعب تحد لسلامة المنظمة ومصادقيتها وأهميتها .

وفي هذا السياق ، يكفي أن أذكر بعض الامثلة الواضحة : أولاً ، استخدام المعايير المزدوجة القائمة على أساس المصالح السياسية للقوى في التصدي للآزمات الدولية ، كما يتضح ، من ناحية ، في تعامل مجلس الأمن مع العدوان العراقي على الكويت ، ومن الناحية الأخرى ، تعامله مع عدوان النظام الصهيوني الذي طال عدة عقود ؛ ثانياً ، عدم اللجوء ، لأغراض سياسية ، إلى تطبيق الوسائل والأدوات المتوفرة على أزمات معينة ، كما شهدنا في النهج الغائر الذي اتبعه المجلس إزاء عدوان المرب السافر على جمهورية البوسنة والهرسك ؛ ثالثاً ، اللامبالاة ، أو عدم الاكتراث كلياً ، ببعض الحالات المتفجرة والمحنة ، مثل الحالتين في الصومال وليبيريا ، اللتين لا يبدو لهما أي أثر مباشر على مصالح الدول من خارج المنطقة على الرغم من عواقبهما الإقليمية الواضحة ؛ رابعاً ، التلاعب بالمثل الإنسانية التي نعتز بها في ميدان حقوق الإنسان بسبب دوافع سياسية خفية قصيرة النظر .

ومما لا شك فيه أن اتباع الأمم المتحدة لنهج موضوعي غير انتقائي إزاء القضايا والآزمات الدولية سيساعد على ضمان قيام المنظمة بدور فعال في المستقبل ، وسيجعلها في موضع فريد ، بعيداً عن ممارسات النفوذ من جانب الدول الكبيرة ، يتيح لها أن تعمل بوصفها مركز التعاون الدولي المتضافر .

ولا بد لي في هذه المرحلة أن أعرب للسيد بطرس بطرس غالي عن تقديرنا لجهوده الرامية إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وإلى تعزيز دورها في حسم المشاكل الدولية المزمنة والجديدة . وقد درست جمهورية إيران الإسلامية بحرص واهتمام بالغ تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، المعنون "خطة للسلام" .

وفي رأينا المتمعن أن هذا التقرير يعالج مجموعة واسعة من المسائل النظرية والعملية - مسائل حساسة للغاية وتستحق التمهيد الدقيق والمتعمق من قبل الجمعية العامة .

وينبغي للجمعية العامة ، بوصفها الجهاز العالمي الوحيد في الأمم المتحدة ، أن تقوم بصياغة واعتماد أعمال المنظمة في المستقبل . وهذا المسعى ، في إطار الميثاق وعلى أساس الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء وعلى أساس عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، سيسهم بالتأكيد في شذنب المفاهيم والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام وسيساعده على الوفاء بواجباته . وإن وفد بلادي على استعداد للمشاركة بنشاط في فريق عامل خاص تابع للجمعية العامة معني بهذه المسألة .

ومن بين المسائل الأكثر حساسية التي تناولها تقرير الأمين العام مسألة الدور النشط لمجلس الأمن في البيئة الدولية الجديدة . إن مجلس الأمن يتحمل ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، ولكنه لا يملك في اضطلاع بمسؤولياته سلطة غير محدودة . وعلى وجه التحديد ، يتعين على المجلس أن يضبط مقرراته وإجراءاته بصورة تتفق مع مبادئ الميثاق وأهدافه ومع مبادئ القانون الدولي . وإن المعالجة التمييزية للمسائل المتمثلة بالسلم والأمن الدوليين ، وتجاوز سلطة ولايته ، وإساءة استخدام المزايا الممنوحة لأعضاء المجلس - وعلى وجه الخصوص الأعضاء الدائمون - من بين الممارسات التي تشوه صورة المجلس وتقوض مركزه ومصداقيته ، وفي نهاية المطاف ، مركز الأمم المتحدة ومصداقيتها . ومن شأن القيام بدراسة قوية وصياغة مبادئ توجيهية حسنة التحديد أن يساعد المجلس على أن يتبع ، في إطار محدد وملاحيات محددة ، نهجا موضوعيا وغير تمييزي إزاء القضايا المتنوعة المتمثلة بالسلم والأمن الدوليين . ولا بد لي من التأكيد على أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسؤولية أكلها المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن . ولهذا ، فإن المجلس مسؤول . وفقا للميثاق ، أمام هذا المجتمع المتمثل في الجمعية العامة .

إن المقتضيات الدولية القائمة تجعل من الضروري بوجه خاص تعزيز الجهود العالمية من أجل تيسير العملية الشاملة ، عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة - وبالتحديد إزالة أسلحة التدمير الشامل . وتحقيقا لهذه الغاية ، إن تقييم المذاهب العسكرية للدول الكبرى تمشيا مع الوضع الدولي الجديد ، وتغيير اتجاهات السيطرة ، ورفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لتعزيز الأهداف السياسية ، كل ذلك يمثل شرطا مسبقا رئيسيا لنجاح جميع ترتيبات نزع السلاح وتحديد الأسلحة .

ويمثل إعداد مشروع اتفاقية لحظر إنتاج وتطوير وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية خطوة هامة في تاريخ تحديد الأسلحة . ولا شك في أن هذه الاتفاقية تلبس سنوات عديدة من المفاوضات الصعبة ، بل الشاقة ، بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح . وعلى الرغم من هذه الحقيقة الواضحة لا يمكن أن تعتبر هذه الاتفاقية - بسبب عمل مؤتمر نزع السلاح ، من جهة ، على أساس توافق الآراء ، وبسبب تفوق المقتضيات السياسية ، من الجهة الأخرى ، طوال العملية ، وخاصة خلال المراحل الأخيرة - وثيقة تعبر عن الآراء والمواقف المبدئية لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح . وهذا ينطبق بوجه خاص على تكوين المجلس التنفيذي الذي يفتقر ، في رأينا ، إلى التوازن والتناسب . فضلا عن ذلك ، إذا كان لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تصبح اتفاقية عالمية فسيتمتع على الدول المتقدمة النمو أن تتيح نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات الكيميائية المخصصة للأغراض السلمية ، وأن تزيل القيود التمييزية الانفرادية والاستثنائية القائمة حاليا .

وفي ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن لمعاهدة عدم الانتشار حقا أن تتخذ طابعا عالميا وأن تلعب دورا ناجعا وفعالا في منع الانتشار الرأسي والافقي للأسلحة النووية ، شرط أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها وفقا للمادة السادسة من المعاهدة .

ومما هو مرغوب فيه بدرجة كبيرة أن تكون الالف سنة القادمة خالية من الأسلحة النووية ، ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف على ما يلي : تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتدمير جميع الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها أو خاضعة لولايتها وسيطرتها ؛ التزام جميع الدول من جديد بعدم حيازة الأسلحة النووية أو نشرها وبعدم زيادة مخزونها الحالي ؛ التزام حقيقي بتميز التعاون في مجال التكنولوجيا من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ويمكن أن تؤدي المساعي الإقليمية الجديدة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح الإقليمي وإنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل إلى استكمال الجهود الدولية الرامية إلى حظر هذه الأسلحة والإسهام في تخفيف قلق المجتمع الدولي إزاء العواقب الخطيرة لتخزين الأسلحة على المستوى الإقليمي .

ونظرا لأن بلدي اتخذ زمام المبادرة بتقديم الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، فإنه على استعداد كامل للمشاركة بفاعلية في أية مبادرة بناءة وشاملة في هذا المجال . ومع ذلك فغني عن البيان أن نجاح المبادرات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح الإقليمي يعتمد على الالتزام بمعدة اعتبارات ، مثل الخصائص السياسية والأمنية للمنطقة قيد البحث ، ومشاركة بلدان المنطقة في تحديد مبادئ وأهداف المبادرة ، وشواغل تلك البلدان إزاء التهديدات التي تتعرض لها من داخل المنطقة ومن خارجها ، بما في ذلك نتائج وجود قوات أجنبية . وما تبدو أكثر إلحاحا وحرجا من نزع السلاح الإقليمي هي ضرورة واستمواب البحث عن حل حقيقي شامل للصراعات الإقليمية ، باعتبارها مصدرا متآملا ، لا يمكن كبح جماحه على ما يبدو ، يهدد السلم والأمن الدوليين . لقد أدت التطورات الحاصلة مؤخرا على المستوى الدولي ، بالإضافة إلى الأزمات الإقليمية المزمنة القائمة ، إلى نشوء سلسلة من الأزمات الجديدة ، في مناطق مختلفة ، وبذلك تأكدت الحاجة إلى إحساس جديد باليقظة وإلى محاولة جادة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة تلك التهديدات .

وفي هذا السرد الموجز للأزمات والصراعات الإقليمية لا يسعني إلا أن أبدأ بأقرب مكان إلى قلوب وعقول العالم الإسلامي ، وأعني بذلك فلسطين . إن الانتفاضة الشرعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، باعتبارها شكلا من أشكال مقاومة الاحتلال والتوسع وأعمال القتل والظروف المعيشية التي لا تحتمل ، تقع بوحشية . إن المستوطنين الصهاينة المسلحين ، بالإضافة إلى القوات المسلحة النظامية يرتكبون يوميا وباستمرار ، أعمال القتل والسلب ، بما في ذلك مصادرة الممتلكات الفلسطينية . وبالإضافة إلى فلسطين ، لا تزال أجزاء من الأرض السورية واللبنانية خاضعة للاحتلال الصهيوني ، وتقوم تلك القوات بقتل الأبرياء أو خطفهم على أساس منتظم في جنوب لبنان .

إن جمهورية إيران الإسلامية تدعو المجتمع الدولي أن يواجه بشكل جدي وهادف السياسات العدوانية القمعية للمهاينة . بيد أن التجربة المريرة في العقود الماضية تبين أن السلم والهدوء لا يمكن إعادتهما إلى المنطقة إلا عن طريق الكفاح والاستعادة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في كل أرض فلسطين .

هناك أزمة أخرى تعرض الأمن الإقليمي والعالمي منذ العام الماضي للخطر وهي تتعلق بالحالة المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك . إن الجرائم التي ترتكب ضد الشعب في تلك الجمهورية الفتية الصغيرة تماثل جرائم ارتكبت في عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية . إن العدوان على سيادة عضو في الأمم المتحدة ، وعلى سلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ، وأعمال التعذيب المستمر والقتل الجماعي وسياسة الإبادة الجماعية "والتنظيف العرقي" التي تمارسها في الوقت نفسه صربيا وعملاؤها المفالون في القومية بهدف تكوين "صربيا الكبرى" سببت ذعرا عميقا في جميع أنحاء العالم وأدت إلى إدانة جميع الدوائر تقريبا . ومع ذلك فإن صربيا وعملاؤها لا يزالون ينظرون بازدراء إلى مقررات المجتمع الدولي المتمثلة في القرارات العديدة لمجلس الأمن وفي قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ ، مواصلين جرائمهم ضد شعب البوسنة والهرسك وبمفة خاصة ضد السكان المسلمين ، على ما يبدو بحس من الحصانة والإفلات من العقاب .

لذلك ، يتعين على مجلس الأمن أن يعتمد التدابير الضرورية التي نمت عليها المادة ٤٢ من الميثاق لوضع نهاية للعدوان وللمحافظة على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدتها . إن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد مرة أخرى الحق الاصيل لجمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها وفقها للمادة ٥١ من الميثاق وتتوقع أن يعيد مجلس الأمن النظر في قراره الخاص بفرض حظر على الأسلحة ضد يوغوسلافيا بغية تمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الاصيل في مقاومة العدوان .

وأود أن أؤكد بالإضافة إلى ذلك أنه في ضوء ما أعربت عنه الأغلبية العظمى من الدول الاعضاء ، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية ، لم تعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قائمة وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الأسود - ليس لها حق في شغل المقعد الذي كانت تشغله يوغوسلافيا السابقة في المحافل الدولية . ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للجمعية العامة أن ترسل رسالة واضحة جداً إلى بلغراد عن طريق طرد صربيا والجبل الأسود من جميع أجهزة الأمم المتحدة ، وأنه يتعين عليها للحصول على عضوية المنظمة أن تخضع لجميع معايير العضوية وأن تتصرف وفقاً لذلك .

وهناك أزمتان أخريان مستمرتان في الجوار المباشر لجمهورية إيران الإسلامية ، لا يمكن لبلدي أن يقف منهما موقف اللامبالاة ، وذلك لاعتبارات إنسانية ، ولاعتبارات الأمن الوطني . إن جمهورية إيران الإسلامية إذ تعرب عن ارتياحها لانتصار المجاهدين المسلمين في أفغانستان ، ولإقامة دولة مسلمة ، ترحب بوقف إراقة الدماء بين الأخوة في هذا البلد المجاور الشقيق . إن بلدي يعرب عن تأييده لحكومة أفغانستان الشرعية ويؤكد على حتمية عدم التدخل من جانب جميع البلدان في الشؤون الداخلية لأفغانستان . ومرة أخرى توجه نظر المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الإنسانية الملحة لشعب أفغانستان المنكوب بالحرب . لقد بذلنا ، من جانبنا ، جهوداً في هذا الاتجاه ، ونؤكد استعدادنا للتعاون مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية في توفير الغذاء والأدوية والحاجات الأساسية الأخرى بالإضافة إلى إعادة بناء أفغانستان .

وفيما يتعلق بمنطقة ناغورنو - كاراباخ ، أعربت جمهورية إيران الإسلامية من البداية عن قلقها لاستمرار الصراع وامتداده ، ولم تدخر جهداً في سبيل إنهاء القتال ، وقد أسفرت تلك الجهود عن وقف إطلاق النار ، وبدء مفاوضات بين جمهوريتي أذربيجان وجمهورية أرمينيا . ومع ذلك من دواعي الأسف العميق أنه نتيجة لتحفظ المجتمع الدولي - وبمفة خاصة مجلس الأمن - ضاعت الفرصة التي أتاحتها الحالة المباشرة بالخير التي سادت في ذلك الوقت والتي كان يمكن تعزيزها عن طريق إرسال

مراقبين دوليين ، ودار سفك الدماء واستمر حتى الآن . ونعتقد أن أزمة كاراباخ لا يمكن حلها إلا عن طريق المفاوضات وعلى أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل والمحافضة على سيادة البلدين وسلامة أراضيهم .

إن النهج الذي تتبعه جمهورية إيران الإسلامية إزاء هاتين الازمتين والجهود التي تبذلها بشأنهما تنبع من سياستنا العامة تجاه البلدان المجاورة ، وتقوم تلك السياسة على تعزيز ودعم علاقات حسن الجوار وتوسيع التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي ، وتعزيز الثقة الإقليمية ، لأننا نعتقد أن أمن منطقتنا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعاون . وعلى أساس هذه السياسة ، أكدت جمهورية إيران الإسلامية ، منذ وقت يرجع إلى عام ١٩٨٦ على ضرورة وضع ترتيب للأمن والتعاون الإقليميين في منطقة الخليج الفارسي . وفي العام الماضي ذكرت ، في الجمعية العامة ، مبادئ وأهداف ذلك التعاون الإقليمي وهي المبادئ والأهداف التي لا تزال تحكم نهجنا إزاء هذه المنطقة الاستراتيجية . إن العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والجمهوريات التي نشأت حديثا على طول حدودنا الشمالية تقوم على أساس هذه المبادئ ذاتها ، وهي احترام السيادة والسلامة الإقليمية ، وحرمة الحدود الدولية ، وعدم اللجوء إلى القوة في تسوية النزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والحوار ، والتفهم المتبادل .

وإدراكا منا لحقيقة أن الجمهوريات التي نشأت حديثا في وسط آسيا وفي منطقة القوقاز تمر الآن بمرحلة صعبة ومضطربة لبناء الدولة وإقامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الاقتصاد والتنمية ، ونظرا لأهمية تعزيز علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان في تلك المنطقة ، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية مركز الصدارة في مجال توسيع روابطها الشئانية والمتعددة الاطراف مع تلك البلدان . وقد رحبنا مع شريكينا في الإقليم ، باكستان وتركيا ، بانضمام جمهوريات أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان إلى منظمة التعاون الاقتصادي .

وبادرنا أيضا ، مع الاتحاد الروسي وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان ، إلى
تشكيل منظمة بلدان حوض بحر قزوين .

وعلى الصعيد الثنائي ، وضعنا أسس التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي ،
لا سيما في مجالي المواصلات والطاقة ، مع الجمهوريات التي قامت حديثا على أنقاض
الاتحاد السوفياتي السابق . ويستند نهج جمهورية إيران الإسلامية هذا إلى اقتناع بأن
توسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين بلدان المنطقة لا بد وأن يسهم في
الاستقرار والأمن والتنمية للجميع .

في عالم اليوم لا ينبع عدم الاستقرار من الازمات الإقليمية أو الصراعات
العسكرية فقط . فالمشاكل الاقتصادية والبيئية أيضا تهدد السلم والأمن العالميين .
إن استمرار تفاقم المصاعب الاقتصادية في معظم بلدان العالم الثالث ، في إطار
الفجوة المتزايدة الاتساع بين الشمال والجنوب ، وسبب هذه الفجوة قد يكون أشد
المخاطر التي تهدد المجتمع الدولي وأكثرها قابلية للانفجار .

كما جاء بوضوح "في استقصاءات الاقتصاد العالمي" لعام ١٩٩٢ ، تناقص إنتاج
الاقتصاد العالمي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وابتليت التجارة العالمية
أيضا بمصاعب لا حصر لها . وفي ظل الظروف الصعبة لا يزال العديد من البلدان النامية
يمارح المشاكل الناتجة عن الانكماش الاقتصادي في الثمانينات وآثاره الاجتماعية -
السياسية . والاسوأ من ذلك أن تدفق الموارد المالية المتناقضة إلى البلدان النامية
جعل احتمالات الانتعاش والنمو الاقتصادي والتنمية في هذه البلدان أمرا مشكوكا فيه .

وعلى الرغم من المشاكل الجمة ، ليس انتعاش الاقتصاد العالمي مستحيلا . إلا أن
تحقيقه يحتاج إلى تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات الاقتصادية . وهذه المهمة
تحتل مكانا بارزا بين المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة . لتحقيق هذه الغاية ، فإن
الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . والإعلان الذي
اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة . والبند ٢١ من جدول
أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي جاء نتيجة لمفاوضات

طويلة ومكثفة والذي يشكل إجماعاً دولياً على أهداف التنمية والبيئة ، تشكل مجتمعة الإطار الضروري والاساس للتدابير المستقبلية .

مع ذلك ، من الواضح أن الظروف الاقتصادية السلمية التي تتمتع فيها جميع البلدان بفرصة متساوية للنمو والتنمية ستبقى ، في غياب التعاون الدولي المتضافر ، بعيدة المنال . والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة توفر أفضل محفل لتيسير التعاون الدولي بغية التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية العالمية ، لا سيما تلك التي تواجهها البلدان النامية ، والحيولة دون قيام المجابهة بين الشمال والجنوب ، التي تبدو حتمية إن لم يتحقق ذلك .

في الختام ، أود أن أشدد على حتمية تكثيف أنشطة الامم المتحدة لتتمشى مع التطورات الدولية ، بغية تحقيق درجة أكبر من الكفاءة والفعالية . وفي هذا الإطار ، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي السعي بجد لإحياء دور الجمعية العامة ، واعتماد تدابير فعالة لتكامل كفاءة للجمعية ، وبالتالي الأهمية العملية لها .

إن قرار مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير تشكيل فريق عامل رفيع المستوى لدراسة طرق ووسائل زيادة فعالية الامم المتحدة يمثل خطوة إيجابية ومنطقية وجيدة التوقيت ، ومن المؤكد أنه سيساعد الامم المتحدة على تحقيق هذا المقصد . إن الجمعية العامة ، بوصفها الهيئة العالمية الديمقراطية الشفافة للامم المتحدة ، وبالصلاحيات التي ناطها بها الميثاق لمعالجة جميع القضايا والمشاكل الدولية ، ينبغي أن تمارس بالكامل السلطة التي ناطها بها الميثاق . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي للجمعية العامة أن توجه هيئات الامم المتحدة الأخرى باطراد ونشاط ، وتتخذ القرارات اللازمة وتقدم التوصيات المناسبة لإعمال المثل الإنسانية المشتركة ، وأهمها السلم العالمي والأمن واحترام حقوق الانسان والازدهار والرفاه المتوازنان .

السيد فايرين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ

بتهنئة زميلي السيد ستويان غانييف على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع ، وبوسعه أن يطمئن الى أن وفد فنلندا سيقدم له الدعم الكامل في مهمته الضخمة .

باسم حكومتي أود أيضاً أن أرحب بحرارة بالأعضاء الـ ١٣ الجدد بيننا .

فمشاركتهم في أعمال الامم المتحدة ستزيد من قوة منظماتنا .

منذ بداية هذا العام ، تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة أمين عام جديد . والسيد بطرس بطرس غالي ، الذي واجهته منذ البداية تحديات صعبة عديداً ، أبدى ، بالاتقال والأفعال ، أنه يمسك بزمام الأمور حقاً . نتمنى له كل نجاح في عمله .

لقد وُضع ميثاق الأمم المتحدة في ظل ظروف حافلة بالأحداث في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . فبعد حربين عالميتين أسندت إلى الأمم المتحدة مسؤولية صون السلم والأمن للأجيال المقبلة . والآن ، بعد عقود ، تواجه المنظمة مرة أخرى تحديات كبرى أخرى : تحديات في مجالات التنمية وحماية البيئة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان . والمطلوب ، الآن ، قيادة شجاعة بعيدة النظر لإقامة أمم متحدة جديدة دولية جديدة* .

وقد برهن مجلس الأمن على هذه القيادة في اجتماع قمته التاريخي الذي عقد في كانون الثاني/يناير . فبعد عقود من الحرب الباردة ، حدد اجتماع القمة أولويات جديدة للأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن على صعيد العالم بأسره ، ووضع المبادئ التوجيهية لمشاركة الأمم المتحدة بنشاط أكبر في صون السلم .

تجاوباً مع مبادرة قمة مجلس الأمن قدم الأمين العام تقريراً ممتازاً تحت عنوان "خطة للسلم" . وفي هذه الخطة ، تناول بطريقة مبتكرة مسألة كيفية استعمال كامل طاقة الأمم المتحدة على أكفأ وجه في خدمة السلم والأمن الدوليين ، والتقرير جهد شامل من الأمين العام للربط بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظه ، فضلاً عن بنائه ، وبين الاحتياجات السياسية والأمنية المتغيرة لعالم اليوم .

يسعدني بشكل خاص أن ألاحظ أن تفكير الأمين العام والعديد من توصياته تتفق تمام الاتفاق مع ما دأبت فنلندا ، وغالباً بلدان الشمال الأخرى ، على المطالبة به منذ مدة طويلة .

وكما أوضح في تقرير الأمين العام بجلاء ، لا يكفي أن تنجح الأمم المتحدة في وضع نهاية للصراعات . فالطريق الأفضل للتعامل مع الصراعات هو منع نشوبها . وهذه مهمة معقدة ولكنها حيوية ، ومجال ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة فيه تعزيزاً كبيراً .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس ، السيدة بونغو (غابون) .

ويمكن أن تطرح مختلف الأساليب للنقاش على أساس الظروف المحددة لكل حالة . لكن الأساس الضروري لاية وقاية يتمثل في جمع المعلومات المستمر ورصد الحالة وهو ما يمارسه الأمين العام ومجلس الأمن على حد سواء . ويجب النظر في الوزع المبكر للمراقبين وحفاظ السلم حيثما كان ذلك ضروريا للوقاية الفعالة .

واسمحوا لي أن أضيف إننا ممتنون أيضا للأمين العام على النهج الابتكاري لبناء السلم الشامل في فترة ما بعد الصراع ، الذي ورد في تقريره .

حينما تُسخر قدرة الأمم المتحدة ، المحدودة ، لحفظ السلم ومنع الصراعات الى الحد الأقصى ، يضحى من الطبيعي دراسة الوسائل الأخرى . وهنا يمكن للمنظمات والوكالات الإقليمية أن تظطلع بدور كبير وإن نداءات الأمين العام المتكررة المطالبة بتعاون وتنسيق أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجبهة وتقوم على أساس قوي .

لقد استجاب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في قمته التي عقدت بهلسنكي في تموز/يوليه استجابة بناءة . إذ عزز قدرته على ادارة الصراع وحفظ السلم .

وتؤيد أيضا فكرة الأمين العام لاجراء مشاورات مرحلية بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية بشأن تدابير بناء الثقة .

إن الحالة المساوية في يوغوسلافيا السابقة تبين بجلاء كيف يتطلب حل مشكلة معقدة إيجاد نهج مبتكر . ويسعى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأفرقته العاملة الستة ، في ظل القيادة المشتركة للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ، الى إيجاد حلول للك الهائل من المشاكل السياسية والعرقية والانسانية وغيرها من المشاكل فسي أراضي يوغوسلافيا السابقة . كما شارك المؤتمر بفعالية في تدعيم تسوية للصراع .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أقول إن فنلندا تؤيد توصية مجلس الأمن الى الجمعية العامة بأن تتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بطلب عضوية الى الأمم المتحدة وألا تشارك في الوقت نفسه في أعمال الجمعية العامة .

ولئن كان يتعين على المنظمات الاقليمية أن تفضل بدور متنام في التصدي للأخطار التي تهدد الأمن في المناطق التي تقع فيها ، فإنه يتعين ، بطبيعة الحال ، أن تبقي الأمم المتحدة ، عن كريق مجلس الأمن الدولي ، على دورها الاساسي الفريد وآلياتها الخاصة في صون السلم والأمن الدوليين .

يذكرنا الأمين العام بأفعل المكوك المتاحة لمجلس الأمن ، أي المادة ٤٣ من الميثاق . ونحن نتفق معه على أن اللجوء الى اتخاذ اجراء عسكري بوصفه آخر الخيارات المتاحة أو ضروري بالنسبة لمصادقية الأمم المتحدة بوصفها ضامنا للأمن الدولي . ونحن وإن كنا لا نقلل من أهمية المشكلات التي ينطوي عليها الامر فإننا نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن ، بل وكل أعضاء المنظمة ، أن يبحثوا بجدية مقترحات الأمين العام المتعلقة بوحدة إنفاذ السلم ، وكذلك التفاوض على الاتفاقات وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق .

يشكل انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل تهديدا أساسيا للسلم والأمن الدوليين . ولا بد من تعزيز المعايير الدولية لعدم الانتشار وذلك عن طريق الالتزام بها التزاما عالميا موشوقا به .

وترحب فنلندا باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أبرمت مؤخرا إذ أنها تمثل جانبا حيويا طال انتظاره من جوانب نظام عدم الانتشار الدولي ويجب أن تجتذب أكبر قدر ممكن من الموقعين الأصليين . وفنلندا ، من جانبها ستكون بين أولى الدول التي توقع على تلك الاتفاقية وتصدق عليها .

إن تراكم الأسلحة التقليدية بلا ضابط أو ربط يمكن أن يفضي الى انعدام الاستقرار الاقليمي . لذا ، يضحى من الضروري بمفء خاصة أن تتحلى البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة ، فرادى وجماعات ، بضبط النفس . ومن الضروري أيضا أن يجري التبليغ التام بجميع عمليات نقل الأسلحة وإدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية .

لقد مثلت قمة مجلس الأمن التزاما مجددا صارما بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وقد قام الأمين العام ، بدوره ، باستغلال قوة الدفع هذه وحول هذا الالتزام

الجديد الى خطة للقيام بعمل ملموس . إن النهوض بالسلم والامن يعد بالفعل بدايـة لحقبة جديدة في تاريخ الأمم المتحدة .

وعلى نفس المنوال الايجابي أود أن انتقل الى قمة أخرى ، هي قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو . فالى جانب مهمة صون السلم والامن ، تتطلب التنمية القابلة للإدامة قيادة جديدة مماثلة تتمتع بالشجاعة وبعد النظر . وفي ريو دي جانيرو استجاب عدد ملحوظ من رؤساء الدول والحكومات لتلك الدعوة ووضعو المبادئ التوجيهية لتنمية قابلة للإدامة على مستوى العالم بأسره . وبالرغم من أن قمة الأرض لم تف بكل التوقعات فإنها أظهرت أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكنهما أن يحققا نتائج ملحوظة عندما تتلاقى الأفكار .

بيد أن ريو ليست سوى بداية لعملية طويلة صوب تنمية قابلة للإدامة . وفي تلك العملية يتطلب الأمر أولاً وقبل كل شيء تغييراً في المواقف ، تغييراً في أنماط حياتنا . ونحتاج كذلك إلى إرادة سياسية قوية لتوجيه ذلك التغيير . إن المستقبل القابل للإدامة لن يتحقق إلا بوضع المعاهدات التي تم الاتفاق عليها في ريو دي جانيرو موضع التنفيذ ، وترجمة مبادئ الإعلان وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى أفعال . وفي هذا المضمار يجب على اللجنة الخاصة بالتنمية القابلة للإدامة أن تظطلع بدور جوهري . إن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في ريو ليست سوى نواة أولى لإطار قانوني شامل ينبغي أن يقود البشرية في الاتجاه الصحيح . إن ما نحتاج إليه فعلاً هو مجموعة كاملة من الاتفاقيات الملزمة دولياً التي تعيد توجيه أنماط الإنتاج والاستهلاك في كل بلد على حدة . كما نحتاج إلى اتفاقيات فعالة تغطي الموارد الطبيعية . وهنا تضحى الحاجة إلى آليات لمقاومة التصحر وإدامة الأحراج أشد إلحاحاً .

إن مستقبل البشرية يتطلب تنمية قابلة للإدامة وإدارة وحفظ الغابات - جميع أنواع الغابات في كل مكان . فالغابات لها بعد وطني هام وبعد عالمي هام . إنها مورد قسوي قيم ينبغي استغلاله لمنفعة السكان المحليين . إن الأحراج القابلة للإدامة

مفيدة اقتصاديا أيضا . ولئن كان من الضروري احترام سيادة الأمم على مواردها من الغابات فلا بد أيضا ألا يساء استخدام تلك السيادة .

وفنلندا من جانبها على استعداد للمساهمة على نحو نشط في بدء المفاوضات الخاصة باتفاقية الغابات العالمية على أساس المبادئ الخاصة بالغابات التي تم الاتفاق عليها في ريو . وهنا علينا أن نبين تفهما أفضل للحاجة إلى مثل هذا الصك الدولي . وعلينا أيضا أن نبني ثقة متبادلة تستند أساسا إلى ما للغابات من دور فريد في النظام البيئي العالمي .

إن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ريو ليس بالأمر اليسير بالنسبة لأي بلد ولا سيما بالأمر للبلدان النامية ، فقد يكون العديد من تلك البلدان في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة . ولابد من توفير الموارد الإضافية الجديدة التي تحتاجها البلدان النامية في الوقت المناسب . وهذه مهمة جسيمة تقع على عاتق المجتمع المانح ، إذ يتعين عليه أن يتحمل أيضا مسؤولية مساعدة الديمقراطيات الجديدة التي تمر بفترة انتقال .

وتؤكد نتائج قمة الأرض بحق الدور الفريد والذي لا يمكن الاستغناء عنه للأمم المتحدة في تعزيز التنمية . وسيكون لها تأثير حاسم على مجمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وعلى أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتستحق التنمية نفس الأولوية والاهتمام الموليين للسلم والامن .

إن التنمية لا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، بل تعني أيضا تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان . ولم تعد انتهاكات حقوق الإنسان من المسائل المتمثلة بالمجال السيادي الخالص للدول . بل على العكس من ذلك ، أصبح احترام حقوق الإنسان والديمقراطية جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية . لذلك يكون من المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة أن تتأكد من أن هذه الحقوق تحترم في كل أنحاء العالم .

ويُعَدُّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهاز الاساسي في الامم المتحدة المعنوي بالتنمية ، لذلك يكون من المهم والضروري بشكل عاجل تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يستطيع القيام بدوره الريادي الحقيقي في التنمية القابلة للإدامة وفي تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية .

أمام الأمم المتحدة اليوم مطالب لم يسبق لها مثيل . وهي تواجه تحديات جديدة لا بد من التصدي لها ويجاد ما يلزمها من تمويل . وتشاطر فنلندا شواغل الأمين العام فيما يتعلق بمقدرة المنظمة على القيام بمهامها في ظل الازمة المالية الحالية . لذلك ، نحن مستعدون لأن نبحث بشكل بناء أيا من مقترحاته . وتتوق فنلندا بشكل خاص لأن ترى الجمعية العامة وقد اتخذت الخطوة الاولى التي أوصى بها الأمين العام ، ألا وهي إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام لمواجهة النفقات الاولى لعمليات حفظ السلام إلى أن ترد الاشتراكات المقررة . وقد نادت بلدان الشمال الاوروبي باتخاذ هذه الخطوة منذ زمن طويل . ومع توسيع نطاق هذه العمليات في الآونة الاخيرة ، أصبحت الحاجة إلى إنشاء مثل هذا الصندوق ماسة .

ولا يتمشى مع شرف الدول الاعضاء أو مصالحها أو التزاماتها القانونية أن تبقى الأمم المتحدة في "الحاجة إلى التسول التي تجد نفسها فيها في الوقت الحاضر" ، على

حد تعبير الأمين العام . إن قيام أعضاء أي ناد بسداد اشتراك عضويتهم أمر واجب وليس خيارا . وفي حين أنه قد تنشأ الحاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية لضمان قيام الأمم المتحدة بأداء مهامها دون توقف في الأزمة الحالية ، فإن التمويل العام للمنظمة ينبغي أن يقوم على أساس المسؤولية الجماعية لجميع الأعضاء . ولدينا مصلحة مشتركة في الاستثمار في مجال تحسين حالة الأمن والتطور لبلوغ عالم أكثر رخاء وديمقراطية . إن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال صالحا اليوم صلاحية تامة فيما يتعلق بمبادئ السلم والأمن الدوليين والنهوض بشكل عام بالتعاون الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وقطاع حقوق الإنسان . وفي مواجهة التحديات الجديدة ، لا سيما في مجال تعزيز التنمية القابلة للإدامة والديمقراطية ، نجد أن القضية الأساسية هي كيف يمكننا تعزيز الميثاق ، بل وحتى تعديله ، على أفضل وجه حيثما يكون ذلك ضروريا . إن البشرية وهي تقترب من نهاية القرن العشرين ، تواجه تحديات هائلة . ومواجهة هذه التحديات ليست بالأمر الهين ، ولا تراودني أية أوهام في ذلك . مع هذا ، فإن أمام الأمم المتحدة الآن فرصة أفضل من أي وقت مضى لكي تستخدم كل طاقتها وتبرهن على الزعامة اللازمة لبلوغ مستقبل أفضل .

السيد دي تيلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أهنئ

الرئيس على انتخابه . وإنني مقتنع بأن عمله في دورتنا هذه سكلل بالنجاح كما كان الحال مع سلفه السفير الشهابي ، الذي نعرب له عن تقديرنا لإنجازاته الممتازة . إننا لاحظنا بارتياح كيف أن منظمنا قامت - اتساقا مع مهمتها العالمية - بزيادة عضويتها خلال العام الماضي . وقد رحبنا بوفود كرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك ، وقيرغيزستان ، وتركمانستان ، وأوزبكستان ، ومولدوفا ، وجورجيا ، وكازخستان ، وأرمينيا ، وأذربيجان ، وطاجيكستان وسان مارينو . إن وجود هذه الوفود بيننا ربما يعطي دلالة واضحة على التغيرات الإيجابية والعميقة التي حدثت في أجزاء هامة من العالم منذ نهاية الحرب الباردة .

علاوة على ذلك ، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام السيد بطرس غالي لمما قام به من عمل قيّم وشاق خلال العام الأول من توليه منصبه ، والذي يواصل به العمل الممتاز الذي أنجزه سلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار . لقد أحدثت حنكة الأمين العام السياسية تأثيرا كبيرا بالفعل على الحالة الدولية الراهنة .

وفي رأينا إن الصورة العامة للعلاقات الدولية الآن تنطوي على احتمالات واعدة في كل أنحاء العالم بالرغم من وجود بعض الصراعات الإقليمية الخطيرة . ومما يشجع على تعزيز هذا التصور انتهاء الحرب الباردة والانتشار الكبير للديمقراطية والانفتاح الاقتصادي في بلدان كثيرة . وسيؤدي هذا بالضرورة إلى إعادة صياغة العلاقات بين الشمال والجنوب ، التي سيحل فيها التعاون محل المجابهة . ولا يعني هذا التصور تجاهل خطورة بعض الصراعات الإقليمية ، وخصوصا في يوغوسلافيا السابقة أو الحالة المساوية في بلدان مثل الصومال . ولم يتم بعد استئصال الحرب أو الجوع أو الفقر أو المرض . إننا أبعد ما نكون عن ذلك ، إذ لا تزال هناك حالات تشير الرعب والقلق .

وعلاوة على ذلك ، لا تزال هناك نزاعات كبيرة في بعض المناطق . ولئن كانت هذه النزاعات قد خلت من الجوانب المساوية للاضطرابات التي ذكرتها ، فإنها تعوق توطيد الاستقرار . ومن أمثلة ذلك الحالة في جزر مالغيناس التي سالترق إليها في وقت لاحق . ومما يؤسف له في هذا الصدد ، أن الحالة في هذه الجزر قد تأثرت بالمواقف الانفرادية التي اتخذتها الحكومة البريطانية في الآونة الأخيرة بالنسبة لمسألة حساسة هي مسألة الهيدروكربونات .

وعلى أي حال ورغم وجود هذه القضايا ، اتخذ العالم خطوات هامة في السنوات الأخيرة صوب وضع إطار أفضل لحل المشاكل الخطيرة . ومما لا ريب فيه أن التغيير الأساسي الذي حدث تمثّل في سير العمل بشكل فعال في نظام الأمن الجماعي الذي أنشئ في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . ذلك التطور الرئيسي يمثل الشرط المسبق للتحرك صوب الاحترام الكامل لمقاصد هذه المنظمة ومبادئها .

وهذا يوضح الدور الاساسي لمجلس الامن الذي أوكل إليه الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين وضرورة قيام كل الدول بدعم ذلك الجهاز دعما قويا وتنفيذ قراراته .

واقترنا منا بذلك ، تمشيا مع المادة ٢٥ من الميثاق ، فإننا نؤيد بقوة قرارات مجلس الامن . وقد فعلنا ذلك فيما يتعلق بأزمة الخليج بمشاركتنا في التحالف لتحرير الكويت ، ونحن نواصل دعمنا بمشاركتنا الفعالة والمتزايدة في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة .

إن تأييدنا لمجلس الأمن ينبع من إيماننا العميق بقواعد سلوك الأمم المتحدة ، ومن التقدير المناسب لتوازن القوة في العالم ومن تصورنا لمصالح الأرجنتين الحقيقية ، وبعد سنوات طويلة من الحسابات الخاطئة والاختناقات تحتاج الأرجنتين الآن إلى أن تنمو وتتطور . وتتوقف الفرص المتاحة أمامنا لتحقيق ذلك على جهودنا وحدنا إلى حد كبير ، ولكن أيضا على وجود بيئة عالمية وإقليمية للحوار والتعاون تمكننا من تكريس طاقتنا ومواردنا لإنجاز تلك المهمة . ولذا فنحن أيضا نؤيد إيجاد صيغ أكثر تحديدا للتعاون على المستوى الإقليمي مع الأمم المتحدة .

ليس هناك شك في أن الأمم المتحدة لا تستطيع بمفردها ضمان مناخ الانفراج الذي نحتاج إليه ، بمعنى أنه يتعين على كل منطقة إقليمية إنشاء الآليات الخاصة بها . ولهذا أيدنا ، مع البلدان الأمريكية الأخرى ، إدخال إصلاحات على ميثاق منظمة الدول الأمريكية بغية إمداد المنظمة بالقوة لتمكين من تحمل مسؤولياتها سياسيا لدى حدوث انهيار للديمقراطية في نصف الكرة الذي نعيش فيه . وتدرس المنظمة استجابات محددة نشق في أن اعتمادها سيتم قريبا .

وبنفس المنطق ، شاركنا إلى جانب جيراننا ، في تدعيم إطار دون إقليمي مبشر بالنجاح . ويعد مناخ الوثام والتعاون الذي يسود بلدان المخروط الجنوبي مثالا واقعا أمام العالم ، وقد ساد هذا المناخ نتيجة إبرام اتفاقات للتكامل الاقتصادي ، مثل اتفاق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ، وكذلك نتيجة لوضع تدابير محددة لبناء الثقة والشفافية في مجال الأمن . وتتخذ بلداننا موقفا حازما موحدا في النضال ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل . وقد حولت الأرجنتين من جانبها هذا النضال إلى أحد المحاور الرئيسية لسياستها الخارجية .

كانت الانجازات ملحوظة بمفء خاصة في مجال العلاقات بين الأرجنتين والبرازيل . ففي غضون شهور قليلة وقّعنا اتفاقا ثنائيا بشأن الضمانات النووية ، وأنشأنا وكالة ثنائية لحصر المواد النووية والرقابة عليها ، ووقعنا اتفاقا بشأن الضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - صدقت عليه بلادي بالفعل - ونجحنا في سعيينا إلى إدخال تعديلات على معاهدة ثلاثيلكو بما يسمح بسريرانها الكامل .

الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - صدقت عليه بلادي بالفعل - ونجحنا في سعيينا إلى إدخال تعديلات على معاهدة ثلاثيلكو بما يسمح بسريانها الكامل . وقد شاركتنا شيلي في هذه الجهود كما شاركتنا المكسيك مؤخرا . وكانت التغييرات التي أدخلت على معاهدة ثلاثيلكو إيجابية للغاية ، نظرا لأنها نمت على ضمانات لم تكن موجودة من قبل فيما يختص بنظام الرقابة وإيجاد بعثات تفتيش خاصة وحماية الأسرار التكنولوجية . وتعمدت كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي بالبدء في عملية الموافقة التشريعية على التعديلات فورا . ونحن على ثقة من أنه في غضون أشهر قليلة ستتمتع منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأسرها بحماية منطقة خالية من الأسلحة النووية في ظل معاهدة سارية سريانا كاملا .

وبالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في المجال النووي ، وقعت بلدان المخروط الجنوبي ما يسمى بإعلان مندوزا بشأن الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . وتتفق نسخة الوثيقة التي تنص على إزالة تلك الأسلحة من منطقتنا اتفاقا تاما مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يجري التفاوض بشأنها حاليا في جنيف ، وتؤيد الأرجنتين تلك الاتفاقية ، وهي تشكل انتصارا لا يمكن إنكاره في مجال الكفاح ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل .

وقد ظهر التزام الأرجنتين الثابت في هذا المجال بشكل دقيق في تشريعاتنا الوطنية . فقد سنت حكومة الأرجنتين هذا العام مرسوما ينظم الصادرات الحساسة النووية والكيميائية والبكتريولوجية والقذائف ويدمج الاتفاقات الدولية الرئيسية مثل نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف وما يسمى "بقائمة المواد الكيميائية" الاسترالية في النظام القانوني الأرجنتيني . كما ينص أيضا على أن تقوم الأرجنتين بالتنسيق بين الإجراءات التي تتخذها في مجال عدم الانتشار مع البلدان الأخرى التي تنتهج نفس النهج . ونحن نخطط لقبول الدعوة إلى الانضمام إلى مجموعة الدول المصدرة للمواد النووية في المستقبل القريب . وبطبيعة الحال فمن المتوقع أن يصبح بلدنا عضوا في نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ما دامت العناصر الأساسية لهذا النظام ستدمج في النظام التشريعي الأرجنتيني .

وأود أن أؤكد على أن السياسة الجديدة فضلا عن إسهامها بفعالية في عدم الانتشار ، فإنها تساعد على إعادة فتح الطريق أمام حصول الأرجنتين على التكنولوجيا المتقدمة من خلال التعاون الدولي ، وكان غموض السياسة السابقة في هذا الصدد عقبة كأداء فسي هذا الميدان كما كان مسؤولا إلى حد بعيد عن التخلف التكنولوجي لبلدنا وأدى إلى إعاقة الحصول حتى على قطع الغيار والامدادات الصغيرة الخاصة بدفاعنا .

وهناك إسهام بارز آخر في استقرار الجزء الذي نعيش فيه من العالم يتمثل في التطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مثمرة ومتنامية بين البلدين . غير أن النزاع القائم حول السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا وساندوتش الجنوبية ما زال مستمرا . وإنني أؤكد اليوم الحقوق السيادية لبلادي على هذه الاقاليم ومناطقها البحرية . ويكمن لب السياسة الخارجية للأرجنتين في الدفاع الدائم عن هذه الحقوق الشابتة وفي تأكيدها .

ومن ثم فإن القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة مؤخرا بالتحرك من جانب واحد نحو التنقيب عن البترول في المنطقة المتنازع عليها عمل ترفضه بلادي بقوة . وقد نقل هذا الرفض فورا إلى حكومة المملكة المتحدة وإلى الشركات التي يحتمل أن تقوم بالتنقيب . وهذه الخطوة التي تفتقر إلى التبرر من جانب المملكة المتحدة تعترض طريق فرص التعاون الحقيقية في منطقة جنوب الأطلسي ولا تؤدي إلى تعزيز العلاقات الشائبة الطيبة التي تراود البلدين رغبة قوية في تحقيقها .

وتعوق هذه التطورات قيامنا بإيجاد صيغ عملية وخلاقة لتعزيز التعاون في منطقة جنوب الأطلسي ، وذلك دون الإضرار بحقوقنا الشابتة . ونحن مقتنعون بأن إقامة إطار للتعاون بدلا من إطار المجابهة هو في صالح جميع من يعيشون في منطقة جنوب الأطلسي بما في ذلك سكان مالفيناس . ومن واجب الحكومتين الأرجنتينيتين والبريطانية أن تبذلا أقصى ما في وسعهما لتحقيق ذلك الهدف بالتغلب على المشكلات الرئيسية كالمشكلات التي أشرت إليها .

لقد وضع الأمين العام وثيقة بعنوان "خطة للسلام" (A/47/277) ، وهي إسهام جوهري في رسم مخطط عام لهيكل الأمم المتحدة في المستقبل . وتبين الوثيقة بجداء أي الطرق ينبغي أن يُسلك صوب تقوية دعائم المنظمة ، ولا سيما في مجال منع نشوب الصراعات وإنهاءها . وتؤيد الأرجنتين هذه الوثيقة ، التي تتفق إلى حد بعيد مع النتائج التي توصلت إليها مجموعة ريو . ونحن بصفة خاصة نشاطر الأمين العام رأيه بأن من الضروري أن نستخدم جميع الآليات الخاصة بالامن الجماعي التي ينص عليها الميثاق في إطار من المراعاة الدقيقة لمجالات الاختصاص المتعلقة بهذا الموضوع .

لقد أصبحت عمليات حفظ السلم واحدة من الادوات الرئيسية في يد المجتمع الدولي . وشهدنا هذا العام مشاركة لم يسبق لها مثيل من جانب الخوذ الزرق في أربع قارات . وقد قررت الأرجنتين من جانبها ، أن تشارك مشاركة فعالة في هذا التطور الجديد بتقديم الافراد العسكريين والعتاد ، معتبرة ذلك الاجراء عدصرا رئيسيا من عناصر سياستها الخارجية .

وأود أن أوضح في هذا الصدد أن تمويل عمليات حفظ السلم ينبغي أن يتم على نحو يقيم التوازن بين الاحتياجات لضمان فعالية هذه العمليات وبين القدرات المالية للدول الاعضاء . ونؤكد في هذا السياق على المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وكذلك على البلدان التي تتمتع باقتصادات أكثر نموا ، لما لها من قدرات أكبر تمكنها من تحمل نفقات تلك العمليات .

إن تقرير الأمين العام ، في الوقت ذاته ، وثيقة حيوية في مجال تطوير الاستجابات المناسبة للصراعات الجارية . ويقتضي بعض هذه الصراعات اتخاذ إجراء حاسم من جانب المجتمع الدولي .

من الحيوي بالنسبة لنا أن نستمر في ممارسة أقصى قدر من الضغط لوضع حد للمأساة الجارية في يوغوسلافيا السابقة . وتؤيد الأرجنتين الخطوات التي اتخذها مجلس الامن والأمين العام والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وتنضم إلى المطالبين باحترام تقرير المصير للأقليات وحدود جمهوريات يوغوسلافيا السابقة .

تشكل المأساة الجارية في البوسنة والهرمك ، التي ستقوم الأرجنتين بإنشاء علاقات دبلوماسية معها ، تحديا لنا جميعا . ونحن نشارك في مناشدة جميع الأطراف احترام المبادئ التي أشرت إليها ، ونطالب بأن تسهم بلغراد إسهاما فعالا في إنهاء العدوان على البوسنة والهرمك .

ويدل وجود أكثر من عشرة آلاف جندي أرجنتيني في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على اهتمامنا بإيجاد حل يحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي على حد سواء .

ونتابع بقلق أيضا المعويات التي تواجهها كمبوديا والافتقار إلى إحراز تقدم في المحراء الغربية ، ونتابع التطورات السياسية في الجنوب الافريقي باهتمام بالغ . وتولي الأرجنتين من جانبها اهتماما خاصا للوضع في جنوب افريقيا . وتشترك الأرجنتين مع جنوب افريقيا في منطقة جنوب الاطلسي ولديهما فرص ضخمة للتعاون في المستقبل . ولهذا فإننا نحث من جديد الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وجميع الأطراف المشتركة في البحث عن حل متوازن على المشاورة في جهودهم ، حتى يمكن ، عن طريق المفاوضات ، إيجاد حل للمشكلة الخطيرة التي خلقتها سياسة الفصل العنصري . إن عملية القضاء على هذه الممارسات الرهيبة ينبغي استكمالها ، وينبغي في نفس الوقت ، ضمان إقامة مجتمع ديمقراطي حر سلمي في هذا البلد العظيم .

لقد أشرت إلى منطقة جنوب المحيط الاطلسي . ونحن على قناعة راسخة بأن الوقت قد حان لكي تنشئ جميع البلدان المعنية آليات معينة للتعاون في ذلك الميدان البحري الهام . إن منطقة جنوب المحيط الاطلسي من المناطق القليلة في العالم التي لم تعقد بشأنها اتفاقات محددة . وتدعو الأرجنتين إلى احرار تقديم حاسم في ذلك المجال .

ومن شأن تحقيق التقدم في مؤتمر السلم أن يعزز آمالنا في ايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي . ونعتقد أن دور الجمعية العامة في هذه المرحلة الحاسمة ليس إقرار المواقف المعروفة بقدر ما هو الاسهام على نحو قاطع في تعزيز الاتفاق والتشجيع على المرونة فيما بين الاطراف . والأرجنتين على استعداد للتعاون الفعال في مجال الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف . ويجب القول إننا نشعر بإعجاب واحترام عميقين لزعماء الشرق الاوسط الذين تحلّوا بالشجاعة والبصيرة فتخلّوا عن الجمود في المجادلات وتوجهوا إلى هذه المفاوضات الحاسمة بتصميم وبروح التوفيق .

وقد عانينا نحن الأرجنتينيين أيضا من عواقب أعمال العنف الطائشة التي شنت في كل مكان نتيجة لتلك الحالة الخطيرة . وكان الهجوم الذي نُفذ في ١٧ آذار/مارس الماضي ضد السفارة الاسرائيلية في بوينس آيريس ، والذي أسفر عن وقوع ضحايا عديدين ، علامة لا يخطئها أحد على الاثر المأساوي الذي خلفته هذه المنازعات بفعل الايدي الاثمة للارهاب الدولي .

وفيما يتعلق بالحالات الاقليمية الاخرى ، يسرنا أن نشير إلى التقدم الجاري في المحادثات الرفيعة المستوى بين الزعماء القبارصة والامين العام . ونتيجة لذلك نتطلع إلى إبرام اتفاق فوري في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الامين العام . ونود الإشادة بالاطراف المشتركة في النزاع ، بما في ذلك اليونان وتركيا ، لما أبدته من روح التعاون ، ونشيد أيضا بالدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لدورها الفعال في هذه العملية .

ونؤكد من جديد تأييدنا الثابت لقرارات مجلس الامن بشأن الحالة في الخليج الفارسي ونُصر على أن يلتزم العراق بقرارات المجلس وأن يراعي تماما حقوق الانسان لجميع الاقليات وللشعب في مجموعه .

ويمثل المتمتع بحقوق الانسان أحد الشروط الجوهرية للسلم . وتؤكد الأرجنتين مرة أخرى دورها الفعال في حماية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية في هيئات التشاور الدولية المعنية بحقوق الانسان ، وذلك في الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية على السواء .

ومن الملائم أيضا الاشارة إلى بعض المشاكل الخطيرة التي يجب على المجتمع الدولي مواجهتها والبدء في معالجتها وإزالتها إلى الابد . وإني أشير بذلك إلى تهريب المخدرات والارهاب والفساد .

المشكلة الاولى - تهريب المخدرات - موضوع يستحق حاليا اتخاذ اجراءات متضافرة من قبل الدول . بيد أن هذا غير كاف . إذ يجب أن نتمق جذور هذا البلاء في جميع مراحلها ، من الانتاج إلى الاستهلاك ، وبوجه خاص حركة موارده المالية وغسلها . ويجب على الدول فيما تتخذه من اجراءات في هذا المجال ، التعرف على الخصائص المختلفة للبلدان الأكثر انخراطا في هذا المجال وسوف تشارك الأرجنتين في أية مبادرة تتيح لنا وضع نهاية لهذا الداء الذي يمسب المجتمع الدولي بأسره دون استثناء .

أما الإرهاب ، فليس شمة سؤال حوله . هناك جواب واحد فقط يتخذ شكل تقديم كل دولة لاقوى التعهدات وأكثرها تميميا وصلابة لمكافحته حتى يتم استئماله . وأن الأنشطة الإرهابية هي دائما مهلكة وقاسية . وقد عانت الأرجنتين هذا العام من أشد الهجمات الإرهابية المسجلة في حوليات الجريمة الدولية . وسيساند بلدنا جميع الخطوات أو العمليات التي تعزز القانون وتراعي معايير التعايش فيما بين الدول .

أخيرا ، يجب قلع جذور سرطان الفساد . إنه ضار ومهلك ، وإنه يقوّض جهود الدول ومجتمعاتها المدنية في سبيل التطور السليم لمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن الفساد لا يعرف حدودا وهو يتعايش أو يحاول التعايش مع أي نظام سياسي أو قانوني في المعمورة . وتقف الأرجنتين في الصفوف الاولى للكفاح الرامي إلى مكافحة هذه الجريمة وإيجاد آليات للقيام بذلك .

ولتسمحوا لي بالعودة إلى منطقتنا والاشارة إلى بعض الحقائق الأخرى ذات الأهمية

الكبيرة .

تتجه السياسة الخارجية للأرجنتين نحو إيجاد سياق خارجي ملائم لدمج الأرجنتين في الاقتصاد العالمي على نحو تنافسي . وفي ذلك الخصوص ، أنشأنا السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ، وهي محور نشاطنا في أمريكا اللاتينية . ويوضح الاتفاق بشأن التجارة والاستثمار الذي أبرم مع الولايات المتحدة ، والمسمى "أربعة بالإضافة إلى واحد" أن مفاهيم السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تتماشى تماما مع "المبادرة من أجل الأمريكتين" . ونحن نسعى بإيجاد السوق المشتركة للمخروط الجنوبي إلى إنشاء سياق خارجي ثابت للنمو الاقتصادي للبلدان الأربعة عن طريق تنفيذ قاعدة الاقتصاد الجماعي المتفق عليها بحرية من قبل الأطراف . ويتميز المفهوم بواقعية ملحوظة فيما يتعلق بإمكانياتنا ومحدودية قدراتنا .

ليست السوق المشتركة للمخروط الجنوبي نواة قلعة اقتصادية جديدة ولا يمكن أن تكون كذلك . قبل نهاية ١٩٩٤ ، ستطبق علينا تعريفه جمركية خارجية مشتركة ، ولكننا بالفعل صممنا بوضوح على وجوب أن تتيح تلك التعريفات الفرصة لزيادة القدرة التنافسية الدولية لاقتصاداتنا . ولن يكون من المعقول أن تُفلق على المستوى دون الإقليمي الأبواب التي يفتحها كل بلد من بلدان مجموعتنا على النطاق الوطني .

الإشارة إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تفضي به إلى التذكير بأن الأرجنتين تتوقع أن يكون إنشاء كتل اقتصادية كبيرة تمهيدا لقيام تجارة دولية أكثر حرية وفعالية ، وليس مكانا أوسع لجعل الحمائية شرعية أو لإضفاء تحفظات واضحة تتعلق بالأسواق . وتفضل الأرجنتين الاعتقاد بمدى الأغراض المبينة في جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمبادئ الموضوعية لطرح "المبادرة من أجل الأمريكتين" ، وهي نفس المبادئ التي تشكل أساسا لمعاهدة أسونسيون التي حددت معالم السوق المشتركة للمخروط الجنوبي . لكن بلدنا يشير بقلق له ما يبرره إلى الطريقة التي تفسر بها أقوى الاقتصادات في كوكبنا مفهوم فتح السوق ، ذلك أنها تسرّج لاقترار فتحها على القطاعات التي تكون فيها بلدانها في وضع تنافسي أفضل أو على القطاعات التي تتمتع هي نفسها فيها بنفوذ على الأسعار الدولية .

ويرد جانب من ذلك المفهوم في الجزء المتعلق بالزراعة والقرارات الأخرى التي جمعت حتى الآن جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . فلا يبدي زعماء تلك الاقتصادات في القطاع الزراعي على وجه التحديد شجاعة أو رغبة قوية لوضع حد للإعانات السنوية للإنتاج والتجارة الخارجية ، التي تتجاوز ٣٠٠ بليون دولار ، والتي يفسدون بها الأسواق الدولية ويسهمون ، بالإضافة إلى ذلك ، في الانحطاط البيئي . وتُظهر بعض قراراتهم رغبة في حل المعوقات الهيئية في مجال السياسة الداخلية تفوق رغبتهم في تجنب الانعزالية والحروب التجارية . ولا يمكن لغير البلدان الشديدة الثراء أن تتبع سياسات على هذه الدرجة من الإيذاء وارتفاع التكلفة لدرجة أنها تقوض الموارد المالية لسكان مدنها هي وتلحق بالطبع ضرا كبيرا بالبلدان النامية .

هذه أيضا مناسبة ملائمة لتأكيد ارتياحنا الكبير إزاء الاتفاقات السياسية التي توصلت إليها كندا والولايات المتحدة والمكسيك لإنشاء منطقة تجارة حرة . ونحن على ثقة من أن هذا الانجاز سيكون أحد الأجزاء الرئيسية للمنطقة الأوسع المتصورة في "المبادرة من أجل الأمريكتين" لجعل نصف الكرة الغربي موقعا واحدة كبرى . وفي الوقت الذي يتشكل فيه ذلك ، يساورنا القلق إزاء الكثير من المحاولات التشريعية التي تميل إلى عرقلة وصول البلدان النامية إلى شتى الأسواق الدولية .

بدأت الأرجنتين عملية الاستقرار الاقتصادي المتواصل المستندة إلى اقتصاد السوق في إطار نظام ديمقراطي . وقد أتاح لنا ذلك المبادرة باتخاذ إجراءات انضمامنا إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، حيث نأمل المشاركة في مناقشة السياسات العالمية والقطاعية التي قد تسهم في النمو الاقتصادي .

في هذه الدورة ستنظر الجمعية العامة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو . ولم يسبق أن ضم حدث دولي آخر هذا العدد الكبير من رؤساء الدول أو الحكومات . وفي إطار الحالة الدولية الجديدة ، أمكن لأول مرة في التاريخ التوصل إلى اتفاقات أساسية بشأن مسائل هامة لبقاء هذا الكوكب كما نعرفه .

ولا يحول التقدم المحرز في القارة الأمريكية دون استمرار وجود بعض المشاكل المعينة . وفي الدورتين الأخيرتين للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، أوضحت الأرجنتين موقفها إزاء الحالة في كوبا . وأعرب بلدي في جميع المناسبات عن الرغبة في أن تجري كوبا الإصلاحات اللازمة التي تتيح لها الاندماج التام السياسي والاقتصادي على السواء في مجموعة الدول الديمقراطية ذات النظام التعددي . وأكرر أن ذلك قد أعرب عنه كرغبة أخوية لا كتدخل في شؤون ذلك البلد .

وأدانت الأرجنتين بقوة الانقلاب ضد رئيس هايتي وأيدت قرارات منظمة الدول الأمريكية ذات الصلة بهذا الموضوع . وكنت شخصيا عضوا في الوفد الذي صلب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى بورت أو برنس . وحافظنا على علاقاتنا الدبلوماسية مع هايتي وأبقينا على سفارتنا هناك ولم ندخر جهدا في تأييد التوصل إلى تفاهم بين أطراف النزاع .

وفيما يتعلق بالسلفادور ، فإن توقيع اتفاق السلم حدث يمثل نقطة تحوّل في عملية صنع السلم في أمريكا الوسطى ونأمل في أن يمتد التفاهم الذي تحقق إلى باقي المنطقة .

ما زالت بيرو ، البلد الشقيق المطل على المحيط الهادئ ، تواجه مشاكل خطيرة في تنميتها وتقدمها ، وتعاني من آثار الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدموي العدمي . بيد أنه يجدر أن نشير إلى التقدم الذي أحرز مؤخرا على تلك الجبهة . ونحن نرحب أيضا بالعملية التي نأمل أن تفضي إلى عودة متوازنة وكاملة للديمقراطية النيابية في بيرو . إذنا نترقب ، باهتمام شديد واستعداد للتعاون ، انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستجرى في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفيما يتعلق بشيلي ، مازلنا نقرب بخطى وثيدة وإصرار لا يحيد من حل نهائسي لجميع مشاكل الحدود التي ما زالت معلقة ، على طول شالك أطول حدود في العالم . ولم يبق إلا القليل اللازم انجازه قبل أن نتوصل إلى تفهم كامل ، بدأ يفرز مقدا نتائج مثمرة ، مع تعاظم التعاون الاقتصادي الواعد إلى حد بعيد . إننا نستعيز عن تاريخ طويل من عدم الوفاق بعلاقة كاملة وأخوية .

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعقب على أعمال مجموعة ريو ، وأن أؤكد من جديد ايماني بأنها قد برهنت على أنها آلية بالغة الفعالية للمشاورات وللتوصل إلى اتفاقات سياسية ، كما تبين من حالات مثل الحالة التي عرضت للخطر في مطلع هذا العام ، الاستقرار المؤسسي في فنزويلا . وقد أكدت مجموعة ريو أيضا أهمية وجودها ومشاركتها فيما يتعلق ببيرو وهايتي . فقد وفّرت أداة ممتازة للاتصال والمعلومات والتشاور مع جهات من بينها الاتحاد الأوروبي الذي وقّع معه على اتفاق هام للتعاون ، علاوة على اعلان منتياغو البالغ الأهمية والذي صدر في أيار/مايو من هذا العام .

وفي عام ١٩٩٢ ، أصبح باستطاعتنا أن نؤكد أن الأمم المتحدة ، بعد أن تحررت من القيود التي فرضتها عليها الحرب الباردة ، تؤدي الآن دورها الاساسي الذي أوكلته اليها البشرية في عام ١٩٤٥ . وعلى الرغم من أن مصادر الخطر ما زالت قائمة ، يمكننا أن نؤكد بأننا نخطو نحو تعزيز المبادئ الحاكمة التي تسترشد بها الأمم المتحدة ، ونحن نؤكد مرة أخرى اقتناعنا المفعم بالأمل بأن السنوات الأخيرة من القرن العشرين الذي مزقه الشقاق ستتمكننا من أن نعزز الاحترام العالمي لنس وروح الميثاق ، وهذا يعني انتصار الحكمة والتضامن والعدالة .

السيد نجينفا (جمهورية أنغولا الشعبية) (تكلم بالبرتغالية :

والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم ، سيدي ، بالنيابة عن حكومة أنغولا وبالإصالة عن نفسي ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، وأن أتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بولايتكم . إنني على يقين بأن خبرتكم وكفاءتكم هما خير ضمان لنجاح أعمالنا . ويود الوفد الانغولي أن يؤكد لكم ، من البداية ، تعاوننا الكامل معكم .

وإلى الرئيس السابق ، سعادة السيد سمير الشهابي ، أود أن أعرب عن تقديري للعمل القيم الذي أنجز خلال فترة ولايته .

وللسيد الأمين العام بطرس بطرس غالي ، أعرب عن تقدير حكومتي العميق لنواياه الصادقة وجهوده التي تتسم بالإيثار ، والتي تتبدى في سعيه الدائب للتوصل إلى حلول عادلة ودائمة ترمي إلى حفظ السلم والامن الدولي .

وتؤيد حكومتي تحقيق المفاهيم القيمة الواردة في تقريره "خطة للسلم" الذي يتضمن عنوانه الفرعي عبارة "الدبلوماسية الوقائية" (A/47/277) ، وستسهم فيه بطريقة ايجابية .

وبالنيابة عن حكومة أنغولا وشعبها ، أود أن أرحب بالدول الجديدة التي انضمت إلى الامم المتحدة ، ونحن على يقين بأن مشاركتها ستسهم في تحسين المنظمة .

لقد شهد العالم تحولات سياسية هامة تحدث في أنغولا في الماضي . وقد انتهت الصراع المسلح الذي كان يعصف بهذا البلد منذ عام ١٩٧٥ ، بالتوقيع على اتفاقات بيسبي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣ . ولا توجد أي فرصة أكثر مواتاة من الفرصة المتاحة حالياً لتلخيص الحالة التي تلت اتفاقات السلم . وإن شعب أنغولا مستعد الآن ويترقب بآمال عظام إجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ، وهو ما يشهد على عزم وتصميم حكومتي على الامتثال للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاقات بيسبي .

ولئن كانت الاحداث التي تقع في بلدي تمثل حوادث عارضة في عملية معقدة مثل عملياتنا ، فإن تواتر تلك الاحداث في كل أنحاء البلد تقريبا يشكل مصدر قلق بالغ لحكومة وشعب أنغولا . وفي هذا الصدد ، ترى حكومتي أن شمة دورا هاما يتعين أن تظلم به الامم المتحدة وبقية المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلم في أنغولا .

إن مناخ السلم والهدوء النسبي الذي يسود بلدي جاء نتيجة لعمل دائب وشاق ، ولإرادة الصلبة لشعب أنغولا الذي عوّل على المجتمع الدولي . لقد قدّم شعب أنغولا الدليل على سلطته المدنية ونضجه السياسي ، بالاشتراك على نحو تلقائي وبأعداد كبيرة في التسجيل الانتخابي وفي كل الانشطة التي تجري إعدادا للانتخابات ، على الرغم من صعوبة الاتصالات .

لقد سجّل ٤,٨ مليون ناخب أسماءهم من جملة العدد التقديري الذي يزيد قليلا على ٥ ملايين . وقد برهن المجلس الوطني للانتخابات على نفاذ بصيرته ، وأدى عمله بكفاءة جديرة بالثناء . ومن فوق هذه المنصة ، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير أنغولا لكل البلدان والمنظمات التي قدّمت لنا دعمها في أشكال شتى .

يحدو حكومتي وطيد الامل أن يكون بالاستطاعة ، قبل إجراء الانتخابات ، التوصل إلى اتفاقات نهائية بشأن بعض الجوانب التي مازالت تشكل مصدر قلق فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية هذا الشهر . وأنا أتكلم بصفة خاصة عن تسريح القوات المسلحة الحكومية الحالية والجنح العسكري لمنظمة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) ، ووقف موجة العنف والتخويف التي يحرض عليها الطرف الذي اشترك مع الحكومة في التوقيع على الاتفاقات ، وتشكيل جيش وطني .

إن عملية السلم وتعميم الديمقراطية الجارية الآن في بلدي ، والتي أشرت إليها سابقا باعتبارها حدثا تاريخيا في حياة أنغولا ، لا يمكن إلا أن يكون لها أصداء وآثار ايجابية على الساحة الدولية . ويرتبط بهذا عامل آخر يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للجزء الجنوبي من قارتنا . وأشير هنا إلى المفاوضات التي تجري حاليا في جنوب افريقيا في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا "كوديسا" ، والذي

ترى أنغولا أنه أفضل الوسائل للاهتداء إلى حل عادل ودائم ومُرض لكل الأطراف المعنية .

ومن ثم ، تؤيد أنغولا وتتشاطر الموقف الأفريقي الذي يرى وجوب أن يحقق مؤتمر "كوديسا" أهدافا ملموسة ، مثل إقامة حكومة انتقالية ، وإنشاء آليات لوضع دستور لجنوب إفريقيا الديمقراطية ، وإجراء انتخابات حرة على أساس مبدأ "صوت لكل فرد" .

أود أيضا أن أشير إلى الحالة في موزامبيق وفي أجزاء أخرى من القارة الأفريقية . إن الشعب الأنغولي يتضامن مع أشقائنا في موزامبيق . ولهذا السبب ، فإن حكومة بلادي تشجع حكومة موزامبيق على المشاركة في بذل جهودها السلمية لصالح البلاد ، وتحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدته إلى الأطراف المعنية بغية تحقيق السلم والتصالح الوطني .

هناك مسألة أخرى لا تزال تشير قلقنا هي الوضع غير العادل القائم في تيمور الشرقية . إن موقف الحكومة الأنغولية يعرفه الجميع تماما ، إننا لا نزال ندافع عن مبدأ المفاوضات المباشرة بين البرتغال - بمفعتها الدولة القائمة بالادارة - واندونيسيا ، دون استبعاد الممثلين الشرعيين لشعب الموبير ، وذلك حتى يمكن إيجاد حل شامل تراعى فيه تطلعات شعب الموبير . وفي هذا السياق نعرب عن تمنياتنا بأن يسفر الاجتماع المقبل لوزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال ، تحت رعاية الأمين العام ، عن نتائج ايجابية .

فيما يتصل بالمحراء الغربية ، تؤيد حكومة بلادي إجراء استفتاء في ذلك الاقليم ، وتأمل مخلصا أن يتسنى في أقرب وقت ممكن ، تذليل العقبات التي لا تزال قائمة .

إن أنغولا تنظر بقلق إلى الحالة السائدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، حيث يضعف الأمل في التوصل في المستقبل القريب إلى سلام دائم ، وحيث تزهد أرواح أناس أبرياء .

وفيما يتمل بالشرق الاوسط ، فإن الحكومة الأنغولية حبّت دائما عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى حل شامل بشأن الشرق الاوسط ، وخاصة قضية فلسطين . ولذلك ، فإننا نؤيد جولات المفاوضات الجارية ، ونأمل - رغم وجود عقبات عديدة ينبغي التغلب عليها - أن تسفر الجهود المتضافرة والنوايا الحسنة للأطراف عن نتائج ايجابية ، وأن تنتهي مأساة الشعب الفلسطيني في آخر الامر .

هناك حقيقة لا يسعنا إلا أن نشعر بالارتياح تجاهها ونؤيدها ونشجعها تماما وهي عقد مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأطراف الأخرى المعنية بشأن الأراضي

العربية المحتلة . ونأمل أن تسفر تلك المفاوضات عن نتائج مرضية تماما للأطراف المشاركة فيها ، وأن يعود السلم في نهاية الأمر إلى المنطقة .

وفي رأينا ، أنه مهما كان التدبير المتخذ وأيما كان الحل الذي يوصى به ، فلن يكون مرضيا أو دائما ما لم تؤخذ فيه بعين الاعتبار المصالح والشواغل الحقيقية للشعوب المعنية وما لم يكن قائما على أساسها .

إن التغييرات العظيمة التي وقعت مؤخرا في الساحة الدولية أملت بطريقة ما ضرورة إمداد منظماتنا بدينامية أكبر لاتخاذ القرارات ، وكفاية أكبر في تنفيذها ومتابعتها .

إن الزيادة في عضوية المنظمة ، بينما عززت قوتها من الناحية العددية ، أوجدت أيضا الحاجة إلى مشاركة أكبر على أساس منصف في مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتحمل مهام بالغة الأهمية في معالجة شؤون البشرية فيما يتعلق بمشاكل السلام والأمن الدولي والتنمية وحماية البيئة .

ونأمل أن يضع العمل الجاري لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها احتياجاتنا في الاعتبار . إن أنغولا تعتبر عملية إعادة التشكيل هذه ملائمة تماما بشرط أن تكون موجهة نحو القضاء على العتيق من آليات اتخاذ الإجراءات أو التي لم تعد تتسق مع الواقع القائم ، وبشرط أن يكون الهدف الرئيسي لإعادة التشكيل تعزيز دور المنظمة بما يحقق صالح البشرية جمعاء .

في العقود الماضية ، اهتز الوضع الاقتصادي العالمي اهتزازة واسعة في مختلف أركان الكوكب . إلا أن الاتجاه العام كان صوب الاستقطاب . ونتيجة لذلك ، نلاحظ زيادة في النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو بينما نلاحظ انخفاضا كبيرا في النمو بالنسبة للبلدان النامية . بل إن الوضع في بعض الحالات أصبح حرجا .

إن المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، والذي عقد في باريس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، انتهى إلى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان في مجموعها ، قد تدهور خلال العقد الماضي ، حيث أنه - باستثناء حالات قليلة جدا حققت أداء أفضل ، كان متوسط معدل النمو السنوي ٢,٢ في المائة . وفي العديد من الحالات كان المعدل سلبيا .

وإزاء هذه الحقيقة المؤلمة ، وضع المؤتمر برنامج عمل جديد للعقد الحالي يقضي باتخاذ تدابير وطنية ودولية لصالح هذه البلدان ، ويوضح المبادئ الرئيسية التي يجب أن توجه العلاقات بين تلك البلدان والبلدان والمنظمات الأخرى التي تتعاون معها من أجل التنمية . وفي كل حالة ، سيتطلب التنفيذ الفعال لذلك البرنامج تفكيراً جاداً ومتأنياً واتخاذ إجراءات على نفس القدر من الجدية والتأني .

بمنهاية الحرب الباردة ، بدأت مرحلة جديدة أصبحت فيها القرارات المتعلقة بالأمور ذات الاهتمام العالمي تتخذ ، على نحو متزايد ، على أساس التشاور والتفاهم ، بدلاً من المواجهة والتنافس . وهذا حول بشكل سريع حالات تكامل فردية إلى اتجاه عام ، بقيام بلدان في مناطق مختلفة بالانضمام في كيانات اقتصادية وسياسية أكثر تماسكاً .

وهذا الاتجاه صوب تشكيل كتلتان اقتصادية أكبر سيؤدي حتماً إلى تحويل العالم ككلية . فمن الناحية الاقتصادية والسياسية . وهذا يفرض تحدياً يجب أن نكون مستعدين له بالشكل المناسب بغية تجنب زيادة تعميق الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . إنه تحدٍ يجب علينا جميعاً ، نحن البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة ، أن نواجهه بجهد جماعي متناسب معه ، للحفاظ على تعاون دولي فعال متعدد الأنواع ، موجه دائماً إلى تنمية الأطراف المعنية وقائم دائماً على الاحتياجات الحقيقية للعملية الانمائية .

مع هذا ، فإن بعض الأوضاع السياسية ينظر إليها الآن باعتبارها أمورا واقعة ، أو ظروفاً من المقدّر لها أن تدوم . وهذه يجب أن تكون موضوع استعراض فوري وجذري بغية تنسيق المواقف والمصالح ، وإضعاف الحواجز الكبيرة التي تعوق التعاون الحقيقي بين البلدان والدول التي تفصلها فوارق واسعة النطاق في مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والثقافية والتعليمية .

ونحن نرى أن هذا الاستعراض ينبغي أن يتضمن ، في جملة أمور ، العناصر الآتية : إلغاء البلدان المتقدمة النمو للتدابير الحمائية التي تمنع أو تعترض وصول منتجات البلدان المتخلفة النمو إلى أسواقها ، أو قصرها على التدابير التي تعتبر ضرورية للغاية ؛ إلغاء البلدان المتقدمة النمو الفاء تاماً أو جزئياً للديون الخارجية

المستحقة على البلدان المتخلفة النمو ؛ وفي منح القروض أو الاثمانات ، ينبغي عدم فرض شروط أخرى تتعلق بالاعتماد الإلزامي لتدابير سياسية ممحبة لا تتماشى دائما مع مستوى تنمية البلد المستفيد ؛ وتقديم تنازلات أو زيادة في فترات السماح وإعادة جدولة الدفعات ؛ وخفض أسعار الفائدة ؛ وعدم تحويل الفوائد إلى رأس مال ؛ وتفضيل الاستثمارات في مجالات محددة وطنيا ، مع تركيز خاص على التنمية الصناعية ؛ وتحويل التكنولوجيا وتطبيقاتها إلى التنمية .

تلك هي بعض الجوانب الرئيسية التي يجب أن تدور حولها استراتيجية التعاون الاقتصادي الدولي إذا ما انتوينا ، وهذا واجبنا ، أن نقضي على الفقر الذي تعاني منه غالبية سكان كوكبنا . إن الفقر يستفحل يوميا ، وخاصة في قارتنا الأفريقية . ويزداد سوءا نتيجة الكوارث الطبيعية التي تزيد من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة الراهنة في أفريقيا .

إن أنغولا بلد ينعم بموارد طبيعية كثيرة . وهي تصدر النفط والماس والبن
ومنتجات أخرى . ونعتزم ، بحلول السلام ، أن ننوع صادراتنا تنوعاً كاملاً مما يجعلنا
نشارك على نحو أكثر فاعلية في تقسيم العمل الدولي .
إلا أننا نشعر بالقلق إزاء الإجراءات الحمائية التي تمارسها بشكل مفرط
البلدان المتقدمة النمو في التجارة الدولية ، والتي تتجلى في انخفاض لم يسبق له
مثيل في أسعار المواد الخام وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وكذلك في عدم نجاح
جولة المفاوضات التي أجرتها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية
والتجارة (مجموعة غات) .

وأنغولا ، بوصفها بلداً من بلدان العالم الثالث ، ولأن هدفها معالجة تشوّه
اقتصادها ، أعادت صياغة حالتها الاجتماعية السياسية باتخاذ تدابير تنسجم مع هذه
الحالة الجديدة ، وسيكون لها بالضرورة آثار إيجابية على الحياة الاقتصادية للبلد .
وفي الآونة الأخيرة اعتمدنا برنامج عمل حكومي يرمي إلى جعل الاقتصاد لا مركزياً وتحرير
التجارة وإعادة تنشيط الأعمال التجارية وإضفاء الطابع الديمقراطي على قطاع البنوك
وتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

وبهذه الطريقة ، نعتقد أن تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً ملائماً استجابة لهذه
الظروف الجديدة سيسمح لنا ، وهذا هو ما نرغب فيه ، بالمشاركة على نحو نشط في جهود
التعاون الاقتصادي الدولي مما يجعلنا نساهم بأقصى قدر ممكن في التنمية الاجتماعية
الاقتصادية لأفريقيا والعالم .

واسمحوا لي أن أعرب هنا عن عميق اهتمام بلدي بالحاجة إلى حماية البيئة .
لم يكن مؤتمر ريو المنعقد في حزيران/يونيه من هذا العام مجرد وسيلة لإجراء تبادل
شيق للخبرات ووجهات النظر بشأن برنامج هام للغاية ، بل أنه وفر أيضاً لحظات
للتأمل في الحاجة المستمرة إلى الجهود المنسقة لمعالجة البشرية جمعاء . ومن المؤكد
أن هذا المؤتمر سمح لنا بأن نرى بوضوح ، على ضوء الاتهامات الحالية في التطورات
العلمية والتقنية ، أن أية زلّة متهورة ضارة بالبيئة يمكن أن تؤدي إلى دمار
كوكبنا .

لهذا السبب ، أود أن أؤكد هنا من جديد التزام بلدي بمراعاة مقررات المؤتمر وتطبيقها بالكامل ، وأن أعرب عن استعدادنا للتعاون ، بلا حدود ، مع المجتمع الدولي في اتخاذ كل الخطوات اللازمة حتى نتمكن معا من إنقاذ كوكب الأرض .

السيد شامورييرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي أن أهني سعادة السيد ستويان غانيف ، نائب رئيس وزراء بلغاريا ووزير خارجيتها ، على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين . إن انتخابه اعتراف بمهاراته الدبلوماسية وباحترام القانون الدولي في بلاده . وإننا على ثقة بأن المجتمع الدولي سيستفيد من رئاسته . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديرنا لسلفه ، سعادة السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين بطريقة مثلى . ونحن نشكره على جهوده .

منذ عام تقريبا تولى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي إدارة منظمنا . وقد قدرنا بالفعل أسلوب عمله واستجاباته الحثيثة لمختلف الازمات التي أحاقت بالمجتمع الدولي . ونود أن نؤكد من جديد ثقتنا بعمله وتأييننا المستمر لقيادته .

وأرحب في صفوفنا ، شاني شأن المتكلمين الذين سبقوني ، بالأعضاء الـ ١٢ الجدد في الامم المتحدة . إن قبولهم يقرب الامم المتحدة من تحقيق مبدأ عالمية العضوية . وهذا تطور يحظى بترحيب خاص في هذا الوقت الذي تشترك فيه عن كسب الامم المتحدة التي استعادت نشاطها وقوتها في حسم العديد من الصراعات والازمات في جميع أنحاء العالم . وهو يزيد كثيرا من فاعلية قرارات واجراءات الهيئة العالمية .

لقد أصبح من الجلي للجميع الآن أن نهاية الحرب الباردة لم تكن علاجاً شافياً لأمراض العالم ، ولا سيما أمراض بلدان العالم الثالث . وفي بعض المناطق ، ومن بعض النواحي ، تفاقمت هذه المشاكل نتيجة لغوران النعرات القومية المتشددة والنزعات الدينية الجديدة . ولم تؤت نهاية الحرب الباردة بعد نتائج وتغييرات ملموسة بالنسبة للشعب الفلسطيني في الشرق الاوسط ، والاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، ولم

تحقق السلم لشعوب أفغانستان وكمبوديا والمصراء الغربية وغيرها من مناطق الصراع العديدة في العالم . ولكن ، تبذل جهود جديدة وحشية لحسم بعض هذه المشاكل سلميا ، ونأمل أن تكلّل هذه الجهود بالنجاح .

أما مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في اندونيسيا فقد لفت الانتباه إلى فشل جميع المحادثات المتعددة الاطراف الهادفة إلى تضيق الهوة بين البلدان المتقدمة النمو وبلدان العالم الثالث . وقد ازدادت هذه الهوة الاقتصادية اتساعا في مجالات عديدة . وأكد مؤتمر القمة صحة حركة عدم الانحياز في الحالة الدولية الراهنة ، ولكنه حث الدول الاعضاء في الحركة على مضاعفة جهودها في مكافحة المشاكل الاقتصادية والمالية المشتركة التي تواجه بلدان الجنوب ، والنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب أنفسها . وقد أكدت الاقتصادات المتنامية بسرعة في بلدان جنوب شرقي آسيا القدرة على التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية وما يمكن تحقيقه . وبدلا من مسائل الحرب الباردة ، أدرجت الحركة في جدول أعمالها المسائل الاقتصادية والمالية التي نأمل أن يتم التصدي لها بقوة في السنوات الثلاث المقبلة .

وفي منطقة الجنوب الافريقي التي ننتمي اليها ، تفاقمت مشاكلنا الاقتصادية نتيجة للجفاف الشديد الذي نواجهه جميعا . في الماضي كنا نصدر كميات كبيرة من الذرة البيضاء ، ولكن تعيّن علينا هذا العام أن نستورد ١٢ مليون طن من الحبوب وحدها . ومع أن دول المنطقة تتعاون تعاوننا كاملا في مجالي النقل وإمدادات الطاقة ، هناك مجالات أخرى لتعاوننا يمكن أن تزيد زيادة كبيرة لو وضع حد لنظام الفصل العنصري الاثم في جنوب افريقيا وأقيم نظام غير عنصري وديمقراطي في ذلك البلد . إن نظام الرئيس ف . و . دي كليرك - الذي كان موضوع تعليقات من جانب عدد من المتكلمين - قد أوقف العملية الانتقالية التي نوقشت في مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا) . كما أنه قوّض العملية بكاملها تقويضاً فعلياً بالتفاضي عن العنف المتصاعد ضد السود الابرياء والمتظاهرين والتخريف عليه .

لقد فقد السيد دي كليرك المصدقية في أعين المجتمع الدولي . وعليه أن يتخذ خطوات فورية الآن للإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وقد قيل لنا أن هناك ١٤٠ سجيناً مازالوا يبرزحون في السجون . وعليه أيضاً أن يتغلب عن نُزُل العذاب التي تستخدمها العصابات المسلحة كمعسكرات ، أو يفلقها وعليه أن يمنع حمل أي نوع من الأسلحة لأي غرض في الأماكن العامة ، وعليه أن يحلّ جميع الكتائب الخارجة عن الاقليم ، مثل كوفوت والكتيبتين ٣١ و ٣٢ . بل الواقع ، ينبغي له أن يحظر جميع الجيوش الخاصة ووحدات المليشيا . هذه التدابير ليست تدابير جذرية بحال من الأحوال ، ولكنها الشروط الدنيا التي يجب الوفاء بها لتمهيد الساحة لجميع الأحزاب والافرة السياسية في جنوب افريقيا .

إن المشاكل الحالية المتمثلة في السجناء ونزول العذاب والأسلحة والمليشيات الخاصة هي نتيجة مباشرة لنظام الفصل العنصري الآثم نفسه ، الذي وصفه هذا المجتمع الدولي بأنه جريمة في حق الانسانية . ويتعين علينا أن نشدد على أن ذلك النظام لم ينته بعد ، بالرغم من الخطوات الجريئة التي اتخذت في العامين الماضيين باتجاهه . إزالته . لكنه مازال قائماً .

ونشني على الدور الذي لعبه المجتمع الدولي ، وما زال ، في جنوب افريقيا ، تمشيّاً مع قرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ . ومازلنا نعتقد أنه ، بغية المعالجة الوافية لحالة العنف في البلاد ، لابد أن يوفد إلى البلد عدد كبير من المراقبين ، أكثر بكثير من العدد الحالي البالغ ٥٠ أو ما يقرب من ذلك ، ليطفوا جميع نقاط الصراع المحتملة . فالوجود الدولي الفعال ذو المصدقية هو وحده الذي يمكن أن يمنع العنف وأن يعيد الثقة بين الأطراف في جنوب افريقيا ، وهذا أمر لازم لإنجاح المفاوضات .

لقد أصبح جلياً أن المجتمع الدولي أحرز أكبر تقدم بشأن مسألة جنوب افريقيا عندما عمل بصورة متضافرة . ونحن بحاجة إلى وحدة العمل من جانب المجتمع الدولي . وعلى حكومة دي كليرك أن تعلن عن تأييدها على نحو لا لبس فيه يحكم الاكثرية على النحو

الذي تفهمه جميع الأمم المتحدة ، دون أي شروط أو حقوق نقض للأقليات . والمسؤولية الأساسية للنظام تتمثل في توفير الأمن والسلامة لجميع أبناء جنوب إفريقيا ، ومن ثم فهو بحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم ، ليس فقط لحماية جميع مواطني البلد ، كما بينت قبلاً ، بل وكذلك للمضي قدماً بالعملية الحالية لإزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

إن التطورات الجارية في أماكن أخرى من منطقتنا تبعث على قدر أكبر من الأمل ، لكن العمليات السلمية المعنية تحتاج إلى رعاية متأنية إذا كان لنا أن نضمن لها النجاح . ففي أنغولا يبدو أنه تجري استعدادات وافية لإجراء الانتخابات العامة المقرر عقدها في الأيام القليلة المقبلة . وقد قدم نائب وزير خارجية أنغولا عرضاً مفصلاً للترتيبات التي تم القيام بها لإجراء الانتخابات في ذلك البلد . وكما يتبين ، سيتاح لشعب أنغولا الفرصة لانتخاب حكومة من اختياره .

لا بد أن يعود القسط الأكبر من الفضل في هذا الانجاز إلى الشعب الأنغولي الذي أبدى نضجاً كبيراً وروحاً وطنية عالية في مواجهة المصوبات والشكوك المتبادلة التي غدتها ١٦ سنة من الحرب . ولكن قسطاً من الشناء لا بد أيضاً أن يخص الأمم المتحدة التي دعمت بشبات عملية السلام في أنغولا ، وبالأذات عن طريق وزع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، وهي عملية لحفظ السلام تظطلع فيها بلادي ، زمبابوي ، بدور متواضع .

ونشعر بالسرور لأن المشاكل الناشئة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين ، ولا سيما المشاكل السوقية المتمثلة بوصول مسؤولي تسجيل الناخبين إلى مختلف أجزاء البلد قد حسمت الآن ، وأنه لم يُسمح لحوادث العنف أثناء الحملة الانتخابية بأن تخرج عن زمام السيطرة . كما نشني على تعهد الأطراف الرئيسية في الانتخابات الأنغولية بأن تحترم نتيجة الانتخاب ، وإن تسعى ، في حالة فوزها إلى إقامة حكومة وحدة وطنية ومصالحة . ومفهوم الجمع بين جميع قطاعات المجتمع في الحكومة هو حقا عمل ينم عن الدراية السياسية ، يأخذ تقاليد الشعب الإفريقي في الاعتبار .

وفيما يتعلق بموزامبيق نعتقد أنه سيجري توقيع وقف شامل لإطلاق النار في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . ونأمل أن يحظى هذا الالتزام الرسمي بالدعم والاحترام من جانب جميع الموقعين ، ومن جانب كل شعب موزامبيق . فبعد هذه السنوات العديدة من الصراع ينشد الموزمبيقيون السلم والهدوء والتقدم ، ولكن تحقيق السلام مازال يتطلب القيام بأعمال كثيرة . وهناك حاجة إلى المرونة من جانب الطرفين ، وإلى المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول في المنطقة - بما في ذلك جمهورية جنوب افريقيا - في عملية السلام .

لقد بذلت زمبابوي قصارى جهدها ، وستواصل القيام بذلك ، للمساعدة في المحافظة على الزخم ، والمضي بعملية السلام قدماً في موزامبيق . وكما تدرك جميع الوفود ، فإن إعلان روما يتوخى دوراً نهائياً للأمم المتحدة في رمد العملية الانتخابية في موزامبيق ، ونشق بأن جميع الدول ستؤيد هذا المسعى الذي تفضل به هذه الهيئة العالمية .

إن الحالة السائدة في الصومال والتي أشار إليها العديد من المتكلمين تشكل مصدر قلق عميق في بلادي . فهناك ، ٢ مليون نسمة يمكن أن يلاقوا حتفهم ، ويحتاج ٥ ملايين نسمة المعونة الغذائية . إن شدة المعاناة التي تعتبر الآن أسوأ كارثة انسانية كان يمكن التخفيف منها إلى درجة كبيرة لو عملت الهيئة العالمية بسرعة وفي وقت أبكر . لكننا نشيد بالخطوات الحاسمة التي اتخذها مجلس الأمن الآن ، لا سيما القرار بايفاد ٣ ٥٠٠ جندي لحماية شحنات الأغذية وتوزيعها . وتغخر بلادي بالمشاركة في هذه العملية الهادفة إلى تلافي مجاعة تتسم بأبعاد الإبادة الجماعية في الصومال . ونحث مختلف جماعات المليشيا في البلاد على عدم عرقلة جهود الأمم المتحدة ، والدخول في مفاوضات تهدف إلى إعادة توحيد شعبها المعذب وجعله ينعم بالسلم . ولا بد من إدانة قادة الفصائل السياسية الثلاث في الصومال لتكثيفهم الحرب الأهلية في مجتمع أنهكه الجوع والجفاف . والآخرى بهم أن يعملوا على توحيد شعبهم والتوفيق بينه ، وأن يمالحوا شعبهم بغية تمكينه من تحمل الجفاف بمزيد من الفعالية .

في غربي افريقيا ، مازال استمرار استعصاء الصراع الليبيرى على الحل مصدرا آخر للقلق العميق . ونشيد بجهود حكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لإحلال السلم والديمقراطية في ليبيريا . ذلك أن القتال بين الفصائل المتناحرة في الايام الاخيرة قد يورط قوات فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في مزيد من القتال ويجعل كامل العملية مستعصية على الحل . ونحث أشقاءنا في ليبيريا على أن يضعوا أمن ومستقبل شعبهم وبلادهم فوق مكاسبهم ومصلحتهم الشخصية ، كما نحث أخوتنا في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا على مواصلة جهودهم في محاولة إحلال السلام في ليبيريا .

لقد طال أمد الأزمة القائمة في الشرق الاوسط ، التي يعود عهدها إلى حقبة الحرب الباردة . كانت الآمال تراودنا في امكانية الاهتداء إلى حل في الجولة الراهنة من محادثات السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد . ومازلنا نعلق الأمل على تلك العملية ، ونأمل أن ينجم عن انتخاب الحكومة العمالية في اسرائيل موقف أكثر مرونة واتساما بسعة الخيال ، يمكن أن يؤدي إلى حل يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني على النحو الكافي . ومن الواضح أنه يتعين على الحكومة الاسرائيلية الجديدة أن تقبل مبدأ الانسحاب الكامل لقواتها من فلسطين ، وتولي الفلسطينيين السيطرة التامة على مواردهم ، بما في ذلك الموارد المائية ، بوصف ذلك حيويًا لحل القضية الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، من الأهمية بمكان أن تفضلع الأمم المتحدة بدور مركزي في عملية السلام ، سيما وأن قراراتها كانت بمثابة ملاحظات لمؤتمر مدريد .

وهناك العديد من مناطق الازمات والصراعات الاخرى التي تتطلب اهتمام هذه الهيئة العالمية وتحظى به ، مثل قبرص ، وكمبوديا ، وأفغانستان ، والمصراع الغربية وغيرها . وعلى الامم المتحدة أن تواصل دورها في ضمان تنفيذ خطة الاستفتاء في المصراع الغربية بطريقة تعكس التطلعات الحقيقية للشعب المصراوي ، وأن تضمن في كمبوديا ، التنفيذ الشامل والكامل لاتفاقات باريس ، وأن تعمل على الاهتداء إلى حل في قبرص ، يصون وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ، وأن تضمن وحدة أفغانستان وتحقيق السلم فيها .

ولكن أكثر المناطق تفجرا في العالم برمته اليوم لا يزال بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا ، وهي البلدان التي كانت موضوع تعليقات كثيرة من جانب المتكلمين السابقين . ففي هاتين المنطقتين ، ما أن انهارت الاحزاب الشيوعية الحاكمة ، حتى انفجرت الكيانات الإثنية المنفصلة المتبقية في نزعات قبلية محلية متشددة ، وفورة من التعصب الديني . وتبين تجاربنا في افريقيا أن الحالات الاجتماعية التي تنطوي على الثغرات القبلية أو التعصب الديني لا يمكن حسمها ببساطة بالدعوة إلى إجراء انتخابات ، أو باستخدام القوة العسكرية وحدها . فما تقتضيه الضرورة في كثير من الأحيان هو عمل مدروس للمصالحة الوطنية يؤدي إلى قيام حكومة وحدة وطنية ويوزع السلطة والنفوذ على كل قطاعات المجتمع . هذه لعبة سياسية لا ينبغي أن يكون فيها خاسرون : ويصبح الغرض من الانتخابات تقرير القوى النسبية للأطراف المشاركة ، ومن ثم تحديد وزنها أو المقاعد التي ستحتلها في حكومة وحدة وطنية .

وفي حالة يوغوسلافيا ، كان وفدي يرى منذ البداية أنه عندما أصيبت تلك الأرض التعمية بشوران الشعور القبلي ، كان ينبغي عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية . وإذا أمرت بعض القبائل على الخروج من الترتيب الاتحادي ، كان ينبغي أن يشترط عليها أن توقع معاهدة تضمن حقوق قبائل الاقلية في اقتسام السلطة وفي التمتع بكامل حقوق الإنسان داخل أراضيها ، والسبب في ذلك - ولنواجه ذلك بصراحة - أن المشكلة الرئيسية

في يوغوسلافيا هي ذلك الخليط من الوحدات القبلية المنتشرة في جميع أراضي ذلك البلد .

ونحن أنفسنا لم نكن نعتقد إطلاقاً أن سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في الاعتراف المبكر بكرواتيا وسلوفينيا من ناحية ، وإنزال العقاب الشديد بصربيا والجبل الأسود من ناحية أخرى ، ستحل مشاكل المشاعر الدينية والقبلية في البوسنة والهرسك ، حيث يكاد الخليط الإثني يتكافأ من الناحية العددية . وندين بشدة السياسة البغيضة المتمثلة فيما يسمى بالتطهير العرقي ، التي تمارسها القبائل المتنافسة في البوسنة والهرسك .

إن طرد أو قتل أي شخص كان في عملية ما يسمى بالتطهير لا يحل أية مشكلة ؛ بل إنه يخلق حلقة مفرغة نفسية من العنف الطائفي . وعلى كل ، فإننا عندما نناقش مسألة يوغوسلافيا في هذه الهيئة العالمية قريبا ، سنتوجه بكلمة تحذير ننبه فيها إلى ضرورة التماس المصالحة ، وعدم التقليل من شأن أي من القبائل المتحاربة في يوغوسلافيا السابقة . وحقيقة أن أشخاصا ينتمون إلى مجموعات إثنية ، وعرقية ، ودينية ، ولغوية وثقافية مختلفة يعيشون سويا ، ينبغي أن تكون مصدر قوة لا مصدر ضعف ؛ والواقع أن يوغوسلافيا السابقة كانت تفخر بتلك الحقيقة ذاتها . وهنا في الولايات المتحدة الأمريكية ، يستمد البلد قدرا كبيرا من قوته من التنوع الثقافي لشعبه الذي يعيش سويا في كنف السعادة تحت ظل نظام سياسي واحد . وهذا ما ينبغي أن نهدف إليه تماما في سياق شبه جزيرة البلقان .

إن موضوع إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ما فتح مدرجا على جدول أعمالنا لفترة لا بأس بها . وقد قدم وفدي بعض الاقتراحات المحددة أمام قمة زعماء العالم المعقودة هنا في كانون الثاني/يناير الماضي . وكان مرمى بياننا ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي ، وتمكين بلدان العالم الثالث من إسماع صوتها في ذلك النظام .

ويسعدنا أن الأمين العام قد تابع أعمال تلك القمة ببيان شامل بعنوان "خطة للسلام" (A/47/277) . ونحن نوافق على معظم النتائج والاقتراحات المدروسة الواردة في التقرير ، ونوافق بوجه خاص ، على تأكيده على أهمية الممارسات الديمقراطية والالتزام بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان كاملة داخل مجتمعاتنا . وبشأن موضوع القبلية والقومية الذي لا نزال نناقشه ، يقول :

"إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بمفغة الدولة ، فلن يكون للتجزئة حدود ، وسيصبح السلم والامن والرفاه الاقتصادي للجميع أبعد منالا بكثير" . (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

كما نقر توصيته بالقيام بمزيد من العمل لمساعدة البلدان التي تصبح ضحية للجزاءات الاقتصادية التي تطبقها هذه الهيئة العالمية ضد دول أخرى . ويمكن أن تكتسي هذه الجزاءات فعالية أكبر عن طريق تنفيذ برنامج منصف ومُجد وطريقة لتعويض الدول الضحية مما يشجعها على تطبيق الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة بأمانة أكبر .

كما نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لديها وحدات مسلحة مكرسة وملتزمة على أساس دائم ، حتى يمكن لهذه الهيئة العالمية أن تتصرف في إجراءاتها التنفيذية ، بوصفها هيئة عالمية ، لا من منطلق بعض أجزائها أو بعض أعضائها فحسب . إن الميثاق نفسه ينص على أن تعمل الأمم المتحدة بتلك الطريقة ، ونعتقد أنه قد آن الآن لإعادة تنشيط الاحكام ذات الصلة في هذا الصدد .

وبالنظر إلى الأهمية المركزية لمجلس الأمن بالنسبة لمسألة صيانة السلم والامن الدوليين ، فإن أية مناقشة للمسائل الامنية لا يمكن أن تكون كاملة دون إلقاء نظرة على الإجراءات المتبعة في تلك الهيئة نفسها . ونحن نعي الظروف التي أعطيت فيها سلطة حق النقض إلى أولئك الحائزين لها الآن في المجلس . والمسألة موضع النقاش الآن هي ما إذا كانت الترتيبات التي بدت منصفة - أو على الأقل كان لها ما يبررها - قبل ٤٧ عاما لا تزال صحيحة اليوم . ونعتقد أن هذه مسألة تحتاج إلى مناقشة عقلانية تشترك فيها جميع الدول على قدم المساواة ، ويجري فيها الاستماع إلى جميع الآراء . وهذا

التبادل المنصف للآراء هو وحده الذي يمكن أي يؤدي إلى النظام العالمي السلمي الجديد الذي نلتمسه جميعا .

ومن نافلة القول إن الصراعات لا تكون نتيجة للظلم داخل الأمم وفيما بينها فحسب ، بل هي أيضا نتيجة الفقر والعوز واليأس . لقد شهد العقد الماضي ترديا هائلا في مستويات معيشة شعوب العالم الثالث . ولا يعزى هذا الفقر فحسب إلى سياسات حكومات العالم الثالث فرادى ، ولكن أيضا إلى البيئة الدولية المتقلبة والخبیثة التي تعمل فيها : فأسعار المواد الخام - وهي دعائم اقتصاداتنا - لم تكن وحدها هي التي تدرت بدرجة خطيرة طوال العقد الماضي ، ولكننا واجهنا أيضا ارتفاعا هائلا في أسعار الفائدة وزيادة في التدابير الحمائية من أسواق البلدان المتقدمة النمو . وبدلا من أن نتلقى رأس المال ، أصبحنا مصدريين صافين للعملة الصعبة . ونحن نرزع اليوم بصورة جماعية تحت عبء دين أجنبي يبلغ ١,٣ تريليون دولار أمريكي . وعلاوة على هذا كله يعاني البعض منا من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف الذي أضررت إليه ، والذي يجتاح الجنوب الأفريقي في الوقت الحاضر .

إن العوز والفقر يولدان اليأس ، واليأس ، بالطبع ، يولد الصراع . وإذا كان للمجتمع الدولي أن يعالج على نحو سليم مسائل السلم والأمن ، لا بد له أن يتصرف بصورة جديّة على بواعث اليأس في العالم اليوم . ولا يمكن أن يكون هناك حق من حقوق الإنسان أعظم من الحق في الغذاء ، والحق في المأوى ، والحق في الحياة ذاتها - وأثناء الحياة ، الحق في معرفة القراءة والكتابة . إن الهيئة العالمية ووكالاتها المتخصصة يجب أن تعالج هذه المسائل على سبيل الاستعجال .

وفي هذا الصدد ، تسعدنا وفرة المشاريع التي يجري تنفيذها الآن لجعل الأمم المتحدة تركز اهتمامها على مسائل التنمية الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والإنسانية ، مثل مشروع بلدان الشمال الأوروبي . ونرى أن الأوان قد آن أيضا لإجراء تقييم صريح للاقتصاد العالمي بغية إزالة بعض العقبات المتأصلة التي تعوق النمو في البلدان النامية .

ولا بد أن أعود مرة أخرى إلى موضوع حركة بلدان عدم الانحياز ، وأقصد بذلك كيفية تضيق الهوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ويؤيد وفد بلدي عقد المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الاجتماعية المقرر لعام ١٩٩٤ أو ١٩٩٥ . ومن شأن هذا التجمع أن يساعد على التحديد الواضح للاحتياجات الأساسية للبشر على هذه المعمورة في هذا العصر النووي ، وهي احتياجات يجب تلبيتها لكي يعيشوا حياة كريمة مرضية غنية ، ردا على السؤال القائل ، ما الذي يحتاجه كائن بشري عادي ؟ كما أن من شأن هذا اللقاء أن يرسم لبلدان العالم الثالث في الجنوب سبيلا حقيقيا للتنمية . ويمكن للمؤتمر أن يلعب دورا بالغ الأهمية في توضيح السبيل الصحيح إلى التنمية . إن السبل التي اختيرت للتنمية أفضت بنا إلى اتجاهات متباينة ، وبعضها قادنا إلى طرق مسدودة . وعلينا أن نفكر تفكيرا أعمق ونعمل بطريقة أكثر حسما بغية رسم السبيل الصحيح . ولهذا ، فنحن نؤيد بشدة عقد المؤتمر المعني بالتنمية الاجتماعية .

ويجب أن يكون هذا جوهر النظام العالمي الجديد ، الذي ينبغي لنا جميعا أن نتطلع إليه ، والذي ينبغي أن يكون نظاما دوليا يسترشد بالهدفين المتلازمين : السلم والأمن العالميين من ناحية ، وتحسين نوعية الحياة لجميع سكان المعمورة من ناحية أخرى . كما يجب أن يكون نظاما يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي . ونحن ، بلدان العالم الثالث ، يجب أن ننضم بحماس إلى عملية الترويج للعقد الحالي للقانون الدولي ، لأن ذلك هو الدرع الوحيد الذي يقينا من الإجراءات التعسفية التي تتخذها بعض الدول الكبرى . إن سيادتنا وتقرير مصيرنا الوطني لهما جذور عميقة في فلسفاتنا السياسية على اختلاف أنواعها ، كما أن أساسهما يكمن في ممارسة القانون الدولي .

ويجب علينا أن نتمسك بهذا الدرع بحماس أكبر أثناء ما يدعى بالنظام العالمي الجديد الآخذ في الظهور . وعلينا أيضا أن نرفع شأن ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطينا بعض المبادئ الأساسية التي عمل بمقتضاها النظام الدولي لسنوات عديدة امتدت ما يقرب من نصف القرن .

إننا نقف اليوم في مفترق الطرق . فانهيار النظام القديم يتيح لنا فرصة نادرة لبناء شيء جديد مكانه . فهل سنستخدم هذه الفرصة استخداما حكيما أم لا ؟ لقد علمنا التاريخ دروسا مفيدة عن الثمن الذي تعين أن تدفعه البشرية بسبب الفرص الضائعة . وفي مداولاتنا في هذا المحفل وغيره من المحافل ، سنعمل جميعا على تحديد شكل هذا النظام الجديد الآخذ في الظهور . وتعتزم زمبابوي أن تشارك الآخرين بنشاط في تلك المناقشة لكي تضمن أن النظام العالمي الجديد الذي كثر الترحيب به سيكون نظاما عادلا وإنسانيا ومستنيرا ، يحقق النهوض بنوعية الحياة للإنسانية جمعاء ، ويوفر الاحتياجات الأساسية لكل الكائنات البشرية ، وبمفة خاصة في مجتمعاتنا النامية . ولدى المجتمع العالمي الوسائل والقدرة على توفير هذه الاحتياجات الأساسية .

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يريدون ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مسدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد مورا غودوي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل بضع

دقائق استمعنا إلى بيان الوزير ممثل الأرجنتين ، الذي أشار فيه إلى بلدي وأعرب عن تمنياته الأخوية لمستقبل كوبا . ولا يمكن لهذه التمنيات أن تكون ودية ، ونحن نرفضها . كان من شأنها أن تكون ودية وأخوية حقا لو أنه قد أعرب عن اهتمامه بكوبا من وجهة النظر التي ترفض العدوان الخارجي المتزايد والسياسة العدائية التي تقع بلدنا فريسة لها ، ولو كان قد طلب احترام سيادة كوبا وسلامتها الوطنية ، كما يفعل بالنسبة لبلده ، وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

تلك هي التمنيات التي كان من المتوقع أن تصدر عن ممثل لدولة من دول أمريكا اللاتينية . إلا أن بيان ممثل الأرجنتين يتفق ويتماشى مع موقف حكومة الولايات المتحدة . ونحن لا نرى فيه أي اهتمام أخوي ، اللهم إلا إذا كان الدور الذي يلعبه في هذه الحالة ، هو دور قابيل .

السيد ريتشاردمون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أعتذر لأخذي الكلمة في هذا الوقت المتأخر . ومع ذلك فإن وزير خارجية الأرجنتين أشار في البيان الذي ألقاه منذ برهة وجيزة إلى الحقوق السيادية المزعومة لبلده على جزر فوكلاند وجورجيا وساندويتش الجنوبية والولاية القضائية البحرية عليها . ولا بد أن أكرر أن حكومة بلدي لا تشك في سيادتها على الاقاليم التابعة لها في جنوب الأطلسي .

وقد أشار وزير الخارجية أيضا إلى "عدم تبصر" الحكومة البريطانية في قيامها من جانب واحد بالتنقيب عن النفط في المنطقة قيد النزاع . والواقع أن الإعلان الصادر عن الإدارة البريطانية للمسح الجيولوجي عن عزم حكومة جزر فوكلاند على الدعوة إلى تقديم طلبات للقيام بعمليات مسح للاهتزازات لم يكن مفاجأة لحكومة الأرجنتين ، التي أبلغت في كل مرحلة ، منذ البداية ، عن تلك الدعوة .

ولهذا ترفض حكومة بلدي أي إيجاء بأنها تصرفت بعدم تبصر . وستواصل العمل مع حكومة الأرجنتين لتهيئة جو من الاستقرار والتعاون في جنوب الأطلسي ، وقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد . ويرتكز هذا التقدم على تفهم مفاده أن السيادة مسألة لسنا على استعداد لمناقشتها .

السيد تشيياراديا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد

بلدي أن يشير إلى البيان الذي استمعنا إليه منذ قليل من وفد كوبا . ولا نرى أن هذا هو الوقت المناسب للتشكيك في قيمة الديمقراطية . كل ما قاله وفد الأرجنتين ، (على لسان) وزير خارجيته هو ، وأقتبس : "أعرب بلدي في جميع المناسبات عن الرغبة في أن تجري كوبا الإصلاحات اللازمة التي تتيح لها الاندماج

التام ، السياسي والاقتصادي على السواء ، في مجموعة الدول الديمقراطية ذات النظام
التممدي" . (أعلاه ، ص ٨٠)

وليس لدي ما أضيفه إلى ذلك ، ولا أرجو إلا أن أؤكد من جديد هذه الكلمات .
وفيما يتعلق ببيان وفد المملكة المتحدة ، أود فحسب أن أؤكد من جديد
وبالكامل ما جاء في بيان وزير خارجية بلدي في هذه القاعة فيما يتعلق بالمسائل
التي ألمح إليها وفد المملكة المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا ،

الذي يرغب في التكلم مرة أخرى ممارسة لحق الرد . تُحدد مدة الكلمة بخمس دقائق .

السيد مورا غودوي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لن أستمع

فعلا دقائق الخمس ، ولكنني أقول إن هذا الوقت ليس وقتا للاستهانة بمصالح الأقوياء ،

كما أؤكد مجددا أن ما يحدث في كوبا ، عندما يتعلق الأمر بنظامنا - وأظن أن ممثل

الارجنتين قد فاتته هذا في بيانه - أمر يقرره الشعب الكوبي ولا أحد سواه .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥